الشعب
ech-chaab
يومية إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 11 ديسمبر 1962

ISSN 1111-0449 الأربعاء 18 شعبان 1440 هـ الموافق لـ 24 أفريل 2019م العدد: 17931 الثمن 10 دج الموقع الإلكتروني www.ech-chaab.com france prix 1 €

قـــرار اتخـــذه رئيـــس الدولـــة عبـــد القـــادر بـــن صـــالح

تعيين حشيشي رئيسا مديرا عاما لمجمع سوناطراك خلفا لولد قدور

ص03

ترأسهمـــا بـــدوي الأحـد والثلاثـاء المـاضيين

مجلســان وزاريــان مشتركان لقطـــاع التربيـــة

ص03

نعمل وفق إستراتيجية مدروسة، حتى تحقيق تطلعاته المشروعة

الفريق قايد صالح

يدعـو العـدالة إلى استرجاع أموال الشعـب بكـل الطـرق

• الدعوة إلى تأطير الحراك وحمايته من أي اختراق

ص24

الخـبيران الاقتصاديـان مـالك سـراي وعبـد الرحمـان عيّـة

ضيف الشعب

تفعيـــل أجهـــزة الرقابة الحل الأنسب لـــوقف الفســـاد

■ الكلفـــة الاقتصاديـــة للحـــراك تناهـــز مليـار دينـار يوميـــا

■ توطيـــد العلاقـــة بـــين الجيـــش وشبـــاب الحـــراك لتحقيـــق المطالـــب

تصوير: عباس تيليوة

ص06-08

ثمّنت محاكمة المتورطين في الفساد ونهب المال العام

مسـيرات طلابية حاشـدة بالعاصمـة تطالب برحيل وجوه النظـام القديمـة

■ إصـرار على إبعـاد الباءات الثلاثة وتباين حـــول الإضـــراب

ص05

الأستـــاذ عربـــي بومديـــن لـ «الشعب»:

الشعب الدبلوماسي

الشعـوب العربيـــة تعلّمـــت الـــدّرس ولـــن تعيـد فصـول «الرّبيـع الدّمـوي»

السلمية

تجربـــة جزائريـــة تحـــت الضـــوء

ص11-12-13

نصف نهائي كأس الجمهورية (إيّاب)

شباب بلوزداد - شباب قسنطينة اليـــوم علـى السّاعـة 16:00

«أبناء العقيبـة» لتعـويض خســـارة الذّهـــاب و«السنافر» لإنقاذ الموسم

ص19

الشّعب
الاربعاء 24 أفريل 2019 م
الموافق لـ 18 شعبان 1440 هـ
02
info@ech-chaab..com
www.ech-chaab.com
العدد 17931

مواعيد

سعر سلة خامات أوبك يقفز إلى 44 ، 72 دولارا

قفز سعر سلة خامات أوبك الى 44 ، 72 دولارا مقابل 83 ،70 دولارا المسجلة يوم الخميس الفارط، حسبما ذكرته منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) أمس على موقعها الإلكتروني.

ويأتي هذا الارتفاع في سياق إعلان واشنطن أنها ستنهي جميع الإعفاءات الممنوحة في العقوبات الإيرانية بنهاية مايو لتضغط على المستوردين من أجل وقف الشراء من طهران.

وطالبت الولايات المتحدة يوم الاثنين مشتري النفط الإيراني بوقف الواردات بحلول أول مايو أو مواجهة عقوبات منهية إعفاءات لستة أشهر. سمحت لأكبر ثمانية مشترين من إيران ومعظمهم في آسيا بمواصلة استيراد كميات محدودة.

زيارة ميدانية للمحطّة الجوية الجديدة لمطار هواري بومدين

تنظّم شركة التسيير والخدمات وهياكل المطارات، اليوم، زيارة ميدانية إلى مطار الجزائر الدولي هواري بومدين للوقوف على كيفية تسيير المحطة الجوية الجديدة الواقعة غرب المطار، وهذا بحضور الرئيس المدير العام للشركة طاهر علاش على السّاعة 10:00 صباحا.

ملتقى وطني حول التّراث اليوم

ستحتضن جامعة «جيلالي اليابس» لسيدي بلعباس ابتداءً من اليوم الملتقى الوطني الأول حول التراث بعنوان «المنهج العلمي وضوابط العمل في تحقيق المخطوط ونشر التراث».

يتم في إطار هذا اللقاء الذي سيشهد مشاركة أساتذة وباحثين من مختلف جامعات الوطن تقديم أكثر من 65 مداخلة تصب في إطار تحقيق المخطوط فضلا عن تنظيم ورشات تدريبية وتكوينية لفائدة الطلبة الباحثين في الموضوع.

وسيتم التطرق إلى المكتبات ودورها في حفظ وصيانة المخطوط باعتبار أن كل الدراسات الأكاديمية قد رجعت إلى أمهات الكتب، فضلا عن مناقشة ماهية المخطوطات والورق والمواد التي كان يكتب عليها المخطوط.

قراءة للتّاريخ موضوع حصة «موعد مع التّاريخ»

ينظّم المتحف الوطني للمجاهد في إطار حصة «موعد مع التاريخ»، العدد 206 بعنوان «كيف نقرأ التاريخ زمانا ومكانا؟»، حيث يؤطّر التظاهرة أساتذة جامعيون ومختصون بحضور باحثين، دارسين، طلبة ورجال الإعلام، وذلك على الساعة 14:00 بعد الزوال.

يوم دراسي حول مراقبة التّجميعات الإقتصادية

مجلس المنافسة
Conseil de la concurrence

يعقد مجلس المنافسة، غدا، يوما دراسيا حول «مراقبة التجميعات الإقتصادية»، ينشّطها خبراء جزائريون وأجانب، وذلك على الساعة 08.30 صباحا بفندق الجزائر «سان جورج سابقا».

مائدة مستديرة حول حقوق المؤلّف في ظل العولمة

في إطار النّشاطات الثّقافية، ينظّم المركز الثقافي الإسلامي الشهيد أعمر مخرف لبومرداس اليوم، مائدة مستديرة بعنوان:

«حقوق المؤلف في ظل العولمة ومنظور الرقمنة». ويحضر المائدة المدرجة في إطار اليوم العالمي لحقوق المؤلف أساتذة ومختصون، وذلك على الساعة 13.00 زوالا بالمركز.

حملة تحسيسية حول مرضى السّكري وارتفاع ضغط الدّم

تضع وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات ابتداءً من اليوم إلى غاية 27 أفريل الجاري لفائدة المواطنين العيادة المتنقلة بساحة أرديس في العاصمة، وذلك تحت عنوان «الطّريق إلى الوقاية»، العملية تدخل في إطار الحملة التحسيسية حول مرضى السكري وارتفاع ضغط الدم.

ملتقيات في المحاسبة والمالية

ينظّم مركز التّحويل شهادات المهارات يومي 29 و30 أفريل الجاري ملتقيات في المحاسبة، المالية، الجباية والأسواق العمومية. ويحتضن التظاهرة فندق الماركير بباب الزوار في العاصمة.

عروض للأطفال

ينظم الديوان الوطني للثّقافة والإعلام، برنامجا ثريا للأطفال الجاري على الساعة 15.00 مساء، بحيث يكون الإفتتاح بعروض مميزة لألعاب الخفة مع عمو مراد فراحي والفنان سام بعرض لفقاعات الصابون، إضافة إلى تنشيط المحيط «ماسكوت».

تحضيرات لشهر رمضان الفضيل

بمناسبة اقتراب شهر رمضان الفضيل، تشرع جمعية «جزائر الخير» في تنظيم لقاءات مع المتطوعين وتجميع المساعدات العينية وتحضير مطاعم الإفطار، بالإضافة إلى برامج ثقافية وتربوية تتماشى والحيوية التي يعرفها الشارع الجزائري، من مناقشات وإبداعات بخصوص الأفكار الإيجابية.

أسبوع اللّغة الإسبانية

في إطار أسبوع اللغة الإسبانية بالجزائر، يتواصل البرنامج الثقافي الذي نظّمته سفارات إسبانيا، أمريكا اللاتينية المعتمدة (الأرجنتين، الشيلي، كولومبيا، كوبا، المكسيك، البيرو وفنزويلا)، ومعهد «سيرافنتاس «بالعاصمة إلى 28 أفريل الجاري.

الشّعب
يومية وطنية إخبارية تصدر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية(شركة ذات أسهم)
رأس مالها الاجتماعي: 00. 000. 000. 200 دج
39 شارع الشهداء الجزائر
البريد الإلكتروني: info@ech-chaab.com /الموقع الإلكتروني: http.//www.ech-chaab.com

الرئيسة المديرة العامة
مسؤولة النشر
أمينة دباش

مدير التحرير
فنيدس بن بلة

التحرير
التحرير: 60.67.83 (021)
الفاكس: 60.67.93 (021)

أمانة المديرية العامة
الهاتف: 60.69.55 (021)
الفاكس: 60.70.35(021)

الإدارة والمالية 60.70.40 (021)

لإعلاناتكم اتصلوا بالقسم التجاري: تلفاكس: 73.60.59 (021)
السرعة والجودة

ملاحظة:
المقالات والوثائق التي ترسل أوتسلم للجريدة لا ترد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر ولا مجال لمطالبة الجريدة بها

المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار
1 شارع باستور - الجزائر
الهاتف: ....73.71.28(021)
73.76.78(021)
73.30.43(021)
الفاكس: ...73.95.59(021)

تطبع بالمؤسسات التالية: الوسط: مطبعة S.I.A الغرب: شركة الطباعة S.I.O الشرق: شركة الطباعة S.I.E الجنوب: S.I.A مطبعة ورقلة مطبعة بشار: S.I.A

لقاءات التشاور والطبقة السياسية

بن صالح يستقبل ساحلي

في إطار لقاءات التشاور مع الطبقة السياسية والشخصيات الوطنية، أستقبل أمس الأمين العام للحزب الدكتور بلقاسم ساحلي من طرف رئيس الدولة عبد القادر بن صالح بمقر رئاسة الجمهورية، وقد كان اللقاء فرصة لتبادل وجهات النظر حول الوضع السياسي في البلاد وكذا سبل الخروج من الأزمة الحالية وتجاوز الانسداد الحاصل، حيث ذكّر رئيس الدولة بمهمته الدستورية الظرفية، التي اضطلع بها وفقا لما يمليه عليه واجبه الدستوري، وبعزمه على القيام بها بتفان ووفاء وحزم خدمة لمصلحة الشعب الجزائري الأبّي، وإسهاما منه في تجسيد تطلعاته المشروعة والمسموعة، من خلال استجماع الشروط اللازمة لإجراء انتخاب رئاسي شفاف ونزيه، يتيح لشعبنا تجسيد إرادته السيّدة وتكريس خياره بكل حرية.

بهذه المناسبة، أكّد الأمين العام للتحالف الوطني الجمهوري، أن مشاركة الحزب في اللقاءات التشاورية مع رئيس الدولة تهدف إلى المساهمة في اقتراح حلول ملموسة وواقعية تسمح بتجسيد المطالب المشروعة للحراك الشعبي السلمي والمتحضر، وهي المطالب التي تعاطى معها الحزب بارتياح كبير من منطلق انسجامها، مع خطه السياسي المنفتح ونهجه الإصلاحي المعبّر عنه منذ عدة سنوات، كما أن هذه المشاركة تنسجم تماما مع دعوات الحزب السابقة والمتكررة للحوار بين الجميع ودون إقصاء، باعتباره الحل الأمثل والوحيد لتجاوز تعقيدات المرحلة الحالية، أضاف بيان الحزب.

ويرى ضرورة إعلاء المصالح العليا للوطن والمواطن فوق كل الاعتبارات، والمصالح الحزبية والشخصية الضيقة، فمشاركة التحالف الوطني الجمهوري في جلسات التشاور لا تهدف إلى تجاوز رفض الحراك الشعبي لرئيس الدولة، وهوالرفض الذي يقّر به الحزب ويتفهم مبرراته، كما لا تهدف كذلك للانتقاص من الشرعية الدستورية لهذا الأخير.

وفي هذا الإطار، جدّد مقترحاته الهادفة للحفاظ على المسعى الدستوري والانتخابي، مع مرافقته بإجراءات سياسية لطمأنة الرأي العام، وإعادة ترميم الثقة المهزوزة بين السلطة والحراك الشعبي، ومن بينها :تشكيل حكومة كفاءات وطنية بقيادة شخصية مستقلة وتوافقية، معالجة إشكالية عدم شرعية رئيس المجلس الشعبي الوطني، تجاوز مطلب رحيل رئيس الدولة، باعتباره منصبا ظرفيا ستنتهي مهامه بمجرد انتخاب رئيس جديد للجمهورية في غضون مدة أقصاها 90 يوما، مع اقتراح مرافقته في أداء مهامه بهيئة استشارية قد تشّكل من ممثلين عن الحراك الشعبي وأحزاب المعارضة، بهدف ضمان التوازن المطلوب في تسيير مرحلة تحضير الانتخابات الرئاسية.

قرار اتخذه رئيس الدولة عبد القادر بن صالح
تعيين حشيشي رئيسا مديرا عاما لمجمع سوناطراك خلفا لولد قدور

عين رئيس الدولة عبد القادر بن صالح امس رشيد حشيشي رئيسا مديرا عاما لمجمع سوناطراك خلفا لعبد المؤمن ولد قدور الذي انهيت مهامه، وفق بيان لرئاسة الجمهورية.

وجاء في البيان « عين عبد القادر بن صالح رئيس الدولة امس الثلاثاء 23 افريل 2019 رشيد حشيشي في وظيفة رئيس-مدير عام لمجمع سوناطراك خلفا لعبد المؤمن ولد قدور الذي انهيت مهامه».

خلفا لعادل خمان المستدعي لمهام أخرى
بن عبد الواحد على رأس اتصالات الجزائر

تم تعيين بن عبد الواحد محمد انور في منصب الرئيس المدير العام لاتصالات الجزائر خلفا لعادل خمان الذي استدعي لمهام اخرى، حسبما افاد به امس بيان للشركة.

واوضح ذات المصدر ان «الجمعية العامة العادية لاتصالات الجزائر عينت بن عبد الواحد محمد انور رئيسا مديرا عاما خلفا للسيد عادل خمان الذي ابدى رغبته في مغادرة اتصالات الجزائر و الالتحاق بمجمع اتصالات الجزائر».

واضاف البيان ذاته ان هذا الاخير «ستوكل له مهمة الاشراف على خارطة الطريق التكنولوجية لهياكل المجمع» مذكرا ان اتصالات الجزائر حققت «نتائج جيدة» خلال السنتين الاخيرتين تحت رئاسته.

اما الرئيس المدير العام الجديد لاتصالات الجزائر فكان حاملا لعديد المشاريع المفيدة لقطاع الاتصالات بالجزائر سيما على مستوى اتصالات الجزائر الفضائية حيث عمل خلال السنوات الاخيرة.

قدم له أوراق اعتماده
بوقادوم يستقبل سفير دولة فلسطين الجديد

استقبل وزير الشؤون الخارجية صابري بوقادوم، أمس، بالجزائر العاصمة، السيد أمين رمزي مقبول الذي سلمه نسخا من أوراق اعتماده بصفته سفيرا مفوضا فوق العادة لدولة فلسطين لدى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حسبما أفاد به بيان لوزارة الشؤون الخارجية.

بلمهدي يتباحث مع السفير البرازيلي

استقبل وزير الشؤون الدينية والأوقاف يوسف بلمهدي، أمس، سفير جمهورية البرازيل فلافيوماريجا حيث تباحث الطرفان سبل تعزيز التعاون الثنائي في مجال تسيير الشأن الديني بين البلدين والعمل على الاستفادة من التجارب المشتركة بينهما في هذا الشأن مثمنين علاقات التعاون التي تربط البلدين حسب ما افاد به بيان لذات الوزارة.

الدفع الإلكتروني لاشتراكات الضمان الاجتماعي يساهم في تحسين خدمة المواطن

أكد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي تيجاني حسان هدام، أمس، بالجزائر العاصمة، أن خدمة التصريح عن بعد والدفع الالكتروني لاشتراكات الضمان الاجتماعي المنتهجة من قبل المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي تهدف أساسا الى تبسيط الاجراءات وتساهم في تحسين الخدمة العمومية للمواطنين.

أوضح الوزير لدى اشرافه على حفل خصص لتكريم بعض اطارات القطاع الفائزين بجائزة المسابقة السنوية للقمة العالمية (2019) لمجتمع المعلومات المنظمة من طرف الاتحاد الدولي للاتصالات بجنيف (سويسرا) في الفترة من 8 الى 12 أبريل الجاري أن خدمة التصريح عن بعد والدفع الالكتروني لاشتراكات الضمان الاجتماعي المنتهجة من طرف المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي من خلال ادراج وتعميم استعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال تهدف أساسا الى «عصرنة القطاع وتبسيط وتسهيل الاجراءات الادارية وتحسين الخدمة العمومية للمواطنين من بينهم المستخدمين ومنتسبي صناديق الضمان الاجتماعي».

من جهة أخرى، اعتبر هدام أن هذا الحفل التكريمي يأتي «تثمينا للموارد البشرية للقطاع وعرفانا للجهود التي يبذلونها في أداء مهامهم»، مبرزا ضرورة مرافقة الاطارات الشابة للبروز ومنحها الفرصة في الابداع والاقتراح للمساهمة في تطوير القطاع.

يذكر أن الجزائر توجت في هذه المسابقة العالمية بجائزة فئة «دور الحكومات وجميع الأطراف الفاعلة في الترويج لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل التنمية» حيث شاركت بموضوع يتعلق بخدمة التصريح عن بعد والدفع الالكتروني لاشتراكات الضمان الاجتماعي من بين 1140 مشارك من عدة دول.

من جهة أخرى، تحصل ثلاثة جزائريين مؤخرا من بينهم الأمين العام لوزارة العمل محمد خياط على جائزة رواد العمل العربي التي تمنحها منظمة العمل العربية عرفانا للجهود التي تبذلها الجزائر في المسائل المرتبطة بترقية مجالات العمل والمساهمة الفعالة في النشاطات ذات الصلة على المستوى العربي والافريقي.

ارتفاع إنتاج الأسماك إلى 120 ألف طن في 2018

ارتفع انتاج الأسماك خلال سنة 2018 إلى 120 ألف طن مقابل 102 ألف طن سنة 2016 حسبما أفاد به امس بالجزائر وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري الشريف عوماري.

في كلمة خلال اجتماع مع إطارات المديرية العامة للصيد البحري ومدراء الصيد على مستوى الولايات ثمن الوزير «المجهودات المبذولة في القطاع والتي مكنت من زيادة كميات الانتاج ومنح قيمة مضافة للاقتصاد الوطني».

واعتبر أن انتقال إنتاج تربية المائيات من 1700 طن في 2016 إلى 5200 طن سنة 2018 يعد «مؤشرا ايجابيا» مضيفا ان قطاع الصيد البحري وتربية المائيات قد سجل مجموع 140 مشروع استثماري منها 70 مشروعا ما يزال في طور الانجاز.

وفي هذا الإطار دعا عوماري إلى وضع نظرة استشرافية للقطاع تمتد الى آفاق 2050 وكذا الى تجنيد مختلف الآليات لتطبيق البرنامج الخماسي المقبل مشددا على ضرورة تفعيل القدرات الانتاجية للقطاع وفتح الأبواب أمام جميع المهنيين بإنصاف ومساواة ومن دون تهميش.

وعلى صعيد اخر أكد الوزير عزمه على تحسين وضعية عمال ومستخدمي قطاع الصيد البحري وتربية المائيات لا سيما الظروف الاجتماعية والمعيشية الى جانب تنظيم جهاز التكوين في هذا المجال عبر مختلف ولايات الوطن من خلال تسخير الكفاءات والاستفادة من تجربة وخبرة مهنيي القطاع .

ودعا بهذه المناسبة إطارات القطاع إلى منح التسهيلات الادارية اللازمة للمهنيين وكذا تنشيط حركة الاستثمارات مشيرا الى أهمية الاعتماد على التطورات التكنولوجية والابتكارات مع مراعاة علاقة القطاع بالبيئة وبالهيئات الدولية المختصة.

وبخصوص شهر رمضان المقبل قال الوزير إن أسعار الأسماك ستكون «مقبولة» خلال الشهر الفضيل وستوزع في ظروف صحية ملائمة من خلال تنظيم المهنيين والتجار في مجال الصيد البحري وعبر توزيع بشكل أوسع للكميات المنتجة من الأسماك على أسواق الوطن.

ترأسهما بدوي الأحد والثلاثاء الماضيين

مجلسان وزاريان مشتركان لقطاع التربية

ترأس الوزير الأول، نورالدين بدوي، الأحد وأمس الثلاثاء، مجلسين وزاريين مشتركين خصصا لقطاع التربية الوطنية، بحسبم ا أفاد به، أمس، بيان لمصالح الوزير الأول.

أوضح ذات المصدر أن «الوزير الأول نورالدين بدوي، ترأس، الأحد والثلاثاء 21 و23 أبريل، مجلسين وزاريين خصصا لقطاع التربية الوطنية، عشية تنظيم امتحانات نهاية السنة من جهة، وتحسبا للدخول المدرسي والجامعي والمهني 2019-2020».

وبحسب مصالح الوزير الأول، فإن «التحضير لامتحانات نهاية السنة الوطنية كان مدرجا في جدول أعمال الاجتماع الأول الذي انعقد يوم الأحد 21 أبريل».

وقد سمح المجلس الوزاري المشترك في هذا الاجتماع «بالوقوف على الإجراءات المتخذة وتلك الواجب اتخاذها من أجل ضمان السير الحسن لامتحانات نهاية السنة،) امتحانات السنة الخامسة ابتدائي، وشهادتي التعليم المتوسط والبكالوريا)، وكذا مراجعة المسائل المتعلقة بتأمين مختلف الاختبارات».

وأكد البيان، أنه «تم تسجيل بارتياح نسبة تقدم كبيرة جدا بشأن الإجراءات التي تم اتخاذها في قطاع التربية الوطنية»، مشددا أن «الوزير الأول أعطى تعليمات لمختلف المسؤولين الحاضرين بالاستمرار في العمل بكافة التدابير التي أثبتت نجاعتها خلال الاختبارات التي نظمت السنة الماضية، سواء في مجال الأمن أو المرافقة، مع السهر على تقديم التحسينات اللازمة، لاسيما في مناطق الجنوب والمناطق المعزولة».

من جهة أخرى، فإن المجلس الوزاري المشترك الذي انعقد، أمس، وخصص للدخول المدرسي والجامعي والتكوين المهني سبتمبر 2019، سمح «بدراسة الوضع السائد في القطاعات الثلاثة من حيث الموارد البشرية والبنى التحتية» وكذا «تقييم الوسائل التي يجب توفيرها من أجل تغطية الاحتياجات المتزايدة».

و«قد سجل المجلس الوزاري المشترك بارتياح تسليم عدد كبير من المنشآت البيداغوجية تحسبا للدخول المقبل في القطاعات الثلاثة المعنية».

وقد قرر المجلس الوزاري مشترك إنشاء لجنة يرأسها وزير السكن، مهمتها تحديد مناطق التوتر والحلول اللازمة للتكفل بها، إضافة إلى لجنة تقنية تابعة لوزارة المالية تضم ممثلي القطاعات المعنية والتي ستهتم بدراسة الطلبيات المالية غير القابلة للتقليص.

كما تقرر عقد مجلس وزاري مشترك في غضون 15 يوما من أجل «دراسة نتائج أشغال اللجان المنشأة».

رئاسيات 2019 : اختتام المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية

اختتمت، أمس، عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، تحسبا للانتخابات الرئاسية المقررة يوم الخميس 4 يوليو 2019.

وتأتي هذه المراجعة طبقا لأحكام المادة 14 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

وكانت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية قد دعت المواطنين غير المسجلين في القوائم الانتخابية لاسيما البالغين 18 سنة كاملة يوم الاقتراع لتسجيل انفسهم ضمن القائمة الانتخابية لبلدية اقامتهم.

وأوضحت الوزارة أنه بالنسبة للناخبات والناخبين الذين غيروا مقر اقامتهم فعليهم أن يتقربوا من البلدية مقر الاقامة الجديد التي ستتكفل بكل اجراءات الشطب والتسجيل مبرزة ضرورة إرفاق طلب التسجيل بوثيقة ثبوت هوية المعني وأخرى تثبت الإقامة.

من جهة أخرى، أكدت الوزارة أن المكاتب المكلفة بالانتخابات على مستوى البلديات تبقى مفتوحة كل أيام الأسبوع من الساعة التاسعة (9) صباحا الى غاية الساعة الرابعة والنصف (16سا 30) مساء ما عدا يوم الجمعة.

ولكن بمقابل ذلك فقد عبر بعض رؤساء البلديات على مستوى الوطن عن رفضهم المشاركة في تنظيم الانتخابات الرئاسية ليوم 4 يوليوالقادم ومراجعة القوائم الانتخابية بالاضافة الى رفض القضاة ايضا الاشراف على سير العملية الانتخابية ووقوفهم الى جانب الحراك الشعبي ومطالبتهم بعدالة مستقلة.

وحسب قانون الانتخابات فإن المادة 14 تنص على أن القوائم الانتخابية تعتبر دائمة تتم مراجعتها خلال الثلاثي الأخير من كل سنة. كما يمكن مراجعتها استثنائيا بمقتضى المرسوم الرئاسي المتضمن استدعاء الهيئة الانتخابية الذي يحدد فترة افتتاحها واختتامها.

أما المادة 15 من نفس القانون فتنص على إعداد القوائم الانتخابية ومراجعتها في كل بلدية تحت مراقبة لجنة إدارية انتخابية تتكون من قاض يعينه رئيس المجلس القضائي المختص إقليميا لرئاسة اللجنة ورئيس المجلس الشعبي البلدي والأمين العام للبلدية وناخبين اثنين من البلدية يعينهما رئيس اللجنة.

أما بالنسبة للقوائم الانتخابية لأفراد الجالية الوطنية المقيمة بالخارج فيتم إعدادها ومراجعتها حسب المادة 16 من نفس القانون على مستوى كل دائرة دبلوماسية أوقنصلية تحت مراقبة لجنة إدارية انتخابية يترأسها رئيس الممثلية الدبلوماسية أورئيس المركز القنصلي الذي يعينه السفير.

للاشتباه في تورطه في قضايا فساد
قاضي التحقيق يأمر بإيداع إسعد ربراب الحبس المؤقت

أمر قاضي التحقيق بإيداع الرئيس المدير العام لمجمع (سيفيتال) إسعد ربراب الحبس المؤقت وذلك بعد مثوله بعد ظهر أول أمس الإثنين أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة سيدي امحمد بالعاصمة للاستماع إلى أقواله في إطار التحقيق معه للاشتباه في تورطه في قضايا فساد.

يكشف عن تفاصيلها هذا السبت
الاستراتيجية الوطنية للصادرات جاهزة

أفاد وزير التجارة سعيد جلاب، أمس، بالجزائر العاصمة، أن الاستراتيجية الوطنية للصادرات «جاهزة» وسيتم الكشف على مضمونها يوم السبت 27 ابريل 2019 .

وأوضح جلاب في تصريح للصحافة بمناسبة دخول حيز الخدمة لمخبر وطني للتجارب بسيدي عبد الله (الرحمانية) أن وزارة التجارة ستنظم اجتماعا يوم السبت المقبل لتقييم الإطارات على المستوى الوطني بحضور نحو عشرون جمعية ناشطة في المجال التجاري وكذا حماية المستهلكين حيث سيتم خلالها عرض الاستراتيجية الوطنية للصادرات والتدابير التي تحويها.

وبخصوص التحضيرات لشهر رمضان قال جلاب إنه حفاظا على القدرة الشرائية للمواطن تم إلغاء «التعريفة المضافة» بالنسبة للمواد الأكثر استهلاكا خلال هذا الشهر والمتمثلة في اللحوم الحمراء «البقري المستورد» والفواكه المجففة (على غرار الزبيب) وكذا المكسرات على غرار اللوز وجوز الهند.

كما أضاف في سياق المتصل أن بإمكان المستوردين جلب الكميات المختلفة للمنتوجات مؤكدا عدم وجود أية «كوطا» أوتحديد كمية معينة لأية سلعة مهما كانت حيث أصبح بإمكان المتعاملين جلب الكميات التي يريدونها من مختلف المنتوجات بما فيها اللحوم والموز.

وقال إن الالتزام الوحيد الذي يطلب من مستوردي اللحوم يتمثل في الشهادة البيطرية وذلك حفاظا على صحة المواطن.

وأبرز ان وزارة التجارة فتحت باب المناقشات مع مختلف الجمعيات الناشطة في المجال التجاري وحماية المستهلكين وهي تعمل معها منذ شهرين.

وأضاف أن هذا العمل التشاوري ما بين وزارة التجارة ومختلف الجمعيات سيسمح باتخاذ التدابير اللازمة حتى لا يكون السوق عبء على عاتق المواطن.

وأعلن في ذات السياق أنه اجتمع امس مع الجمعيات «للتفاهم حول الأسعار المرجعية لبعض المنتوجات» دون اعطاء توضيحات اضافية.

المخبر الوطني لمراقبة نوعية المنتجات الصناعية حيز الخدمة

دخل حيز الخدمة اليوم الثلاثاء مخبر عمومي للتجارب ومراقبة النوعية بالمدينة الجديدة بسيدي عبد الله بالرحمانية (الجزائر العاصمة) يعد الاول من نوعه على المستوى الوطني حيث سيتولى مراقبة وتحليل المنتجات الصناعية المسوقة في الجزائر بما فيها المستوردة.

وبهذه المناسبة، أفاد وزير التجارة سعيد جلاب في تصريح للصحافة أن المخبر الوطني للتجارب جاء ليعزز شبكة المخابر المختصة في مراقبة النوعية التي تحوزها الجزائر والمكونة من 46 مخبرا تابعا لوزارة التجارة و280 آخر تابع للقطاع الخاص.

وأوضح الوزير أن انشاء شبكة مخابر لمراقبة نوعية مختلف المواد كالمنتوجات المصنعة غير الغذائية على غرار ألعاب الأطفال ومواد التنظيف والأجهزة الكهرومنزلية ومواد التجميل يهدف اساسا الى الحفاظ على سلامة المواطن وكذا حماية الانتاج الوطني من الغش والتقليد.

وأبرز أن هذا المخبر سيعمل على ضمان تطبيق واحترام المعايير الدولية للنوعية إضافة إلى مطابقة المواد الصناعية بما فيها مواد قطع غيار السيارات ومواد البناء والأجهزة الالكترونية وأجهزة الورشات للمعايير الدولية.

وقال في ذات السياق أن التقنين العاملين بهذا المخبر متخرجين من الجامعات الجزائرية وهم يحضون بتكوين مستمر من طرف خبراء دوليين في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وأكد أن جميع السلع المستوردة سيتم فحص نوعيتها على مستوى هذا المخبر الوطني، مبرزا أن هذا المخبر سيسمح بمنح اعتماد المطابقة للمنتوجات الوطنية مما سيساهم في تسهيل تصديرها نحوالخارج.

أجواء مشحونة طبعت الدورة الاستثنائية لـ «الأفلان»

حراك في بيت الحزب العتيد يؤجل انتخاب أمينه العام

الدورة الاستثنائية للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، المجتمعة، أمس، لترسيم مغادرة الأمين العام جمال ولد عباس، كانت استثنائية بكل المقاييس قياسا إلى الأجواء المشحونة التي طبعتها وحالت دون انتخاب أمين عام، وإلى الانتقائية في الحضور الإعلامي، وكذا في اختيار خليفة ولد عباس.

فريال بوشوية

لم يكن مفاجئا أبدا وقوع مناوشات في اجتماع الدورة الاستثنائية لحزب جبهة التحرير الوطني، التي باتت تلتئم لترسيم استقالة أمين عام وتعويضه بخليفته، حدث هذا على الأقل المرة الماضية بفندق الأوراسي، إذ ترك آنذاك عمار سعداني مكانه لجمال ولد عباس الذي ترك بدوره مكانه هذه المرة.

ولم يعقد ما بين هذه الدورتين اجتماع أسمى هيئة في الحزب العتيد ممثلة في اللجنة المركزية، وقد حاول المنشقون جاهدين عبثا في عهد جمال ولد عباس عقدها إلا أنه كان في كل مرة يؤجلها، لاسيما وأن حيز المناوئين له اتسع كثيرا إلى أن وجد نفسه خارج الحزب ذات يوم تماما كسابقه، بقدر ما كان مفاجئا بقدر ما كان متوقعا، وشاءت الأقدار ومعايير ومستجدات أن يغادر لسبب صحي بطريقة فورية ودون سابق إنذار، تماما كما سعداني والفارق في المكان فقط، ذلك أن الأخير أسدل عليه الستار بفندق الاوراسي، أما ولد عباس فإنه اختار مركز المؤتمرات عبد اللطيف رحال، بضعة أشهر بعد عارضه الصحي وبعث باستقاله وهو في كامل قواه.

وعلاوة على اختلاف المكان، يوجد نقاط أخرى اختلفت بين سعداني وولد عباس اللذين جمع بينهما العارض الصحي وفقط كسبب لازاحتهما او انسحابهما ، تأتي في مقدمتها أن استقالة الأمين العام السابق ل«الأفلان»، تم قبولها فيما لم يقبلون أمس استقالة ولد عباس، وأصروا على أن يقال إلى درجة وقوع مناوشات.

وبذلك يكون اجتماع اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني الذي غيبت عنه أغلب وسائل الإعلام، قد رسم استقالة الأمين العام ولد عباس الذي صرح قبل الانسحاب بأنه تعرض لوعكة صحية فقط وأنه عائد، قبل أن يقوم رئيس الحزب، الرئيس المستقيل بحل هياكل الحزب وتنصيب هيئة تسيير مؤقتة أسند مهمة تسييرها لمعاذ بوشارب تزامنا وتنصيبه رئيسا للمجلس الشعبي الوطني خلفا للسعيد بوحجة، لكنه لم يتوصل إلى اتفاق بخصوص الأمين العام الجديد، رغم تداول اسمي السعيد بوحجة وفؤاد سبوتة، إلى جانب ترشح آخرين.

وكما كان متوقعا، فإن أعضاء اللجنة المركزية الذين قسمتهم مواقفهم من الأمناء العامين للحزب في كل مرة منذ سنوات خلت، اختلفوا مجددا لعدة أسباب وان اتفقوا على رحيل ولد عباس، الاختلاف الأول كان بسبب رفض الاستقالة وتفضيل خيار الإقالة، أما الثاني فكان بخصوص خلفه في المنصب الجديد الذي تسرب في الكواليس بخصوصه بأن الصحفي السابق، وعضو مجلس الأمة الحالي الذي يجسد شعار التشبيب بامتياز فؤاد سبوتة، كما كان السعيد بوحجة المجاهد في العقد الثاني من عمره الذي انتخب رئيسا للمجلس الشعبي الوطني في أعقاب تشريعيات العام 2017 ، وغادره مكرها بعد إيصاد النواب الباب في وجهه.

الانشقاق الذي دب في صفوف الحزب ليس وليد امس، وظهرت جليا من فترة أو عهدة لأي امين عام أوكلت له مهمة تسييره، انشقاق وإن لم يمنع افتكاك المراتب الأولى في مختلف الاستحقاقات المتعاقبة والحفاظ على المرتبة الريادية في الطبقة السياسية، إلا أنه كان في كل مرة ينعكس سلبا على استقرار الحزب، وحال دون انعقاد اجتماع اللجنة رغم أن القانون الداخلي ينص على انعقادها شهر أكتوبر من كل سنة، ورغم ذلك لم تعقد قط في عهد ولد عباس.

هل يستعيد الحزب العتيد استقرارا فقده منذ أعوام؟ سؤال لا يمكن التكهن باجابته على الارجح إلا بعد مرور وقت، غير أن الأمر الأكيد أن المناوشات التي وقعت أمس مؤشر على عمق الخلاف، الذي لا يعالج إلا من خلال التوافق وترك الخلافات جانبا، لتمكين القيادة الجديدة من العمل في جو يسوده الهدوء والاستقرار، لاسيما في ظل الوضع والخاص الذي تعيشه الجزائر في الوقت الراهن.

في غضون ذلك، مصير معاذ بوشارب على رأس هيئة تسيير الحزب، التي حلت محل الهياكل، سيتضح في قادم الأيام.

مرتاض ينتقد تغييب التراث بلا وجه حق

التعبير في الخطابات الجزائرية المعاصرة محور نقاش

افتتحت، أمس، بوهران، أشغال المؤتمر الدولي الأول حول أشكال التعبير في الخطابات الجزائرية المعاصرة الذي تنظمه جامعة وهران 1 «أحمد بن بلة».

يحضر هذا اللقاء الدولي الذي ينظم على مدار ثلاثة أيام، أساتذة وباحثون من مختلف جامعات الوطن إضافة الى باحثين من فرنسا .

وفي افتتاح الاشغال، أبرز نائب رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر، ناصر سطنبول، أن هذا اللقاء سيدرس تعدد أشكال التعبير للخطاب المعاصر وفق طبيعة صيغها الأجناسية وعبر تحولاتها وكذا وظائفها التعبيرية الراهنة.

وأشار الى أن الأشكال التعبيرية للخطابات الجزائرية المعاصرة والتي تؤديها كل من القصيدة والقصة والرواية والمسرحية والخطابات الشعبية وخطابات الأخبار , تستدعي تناولها والكشف عن طبيعة أنساقها وخصوصيات تراكيبها من خلال الدراسات والمقاربات التحليلية.

وفي الجلسة الافتتاحية، تابع الحضور مداخلة للناقد الادبي عبد الملك مرتاض تناول من خلالها تاريخ الخطابات الجزائرية المعاصرة الذي أرجع بدايتها إلى «ما بعد نهاية الحرب العالمية الاولى مع بروز الخطاب السردي والخطاب الشعري والمقالة الادبية وغيرها».

وأبرز المتحدث ان الجزائر عرفت مع بداية الخطابات الجزائرية المعاصرة «نهضة أدبية حقيقية» لاسيما في جانبها المتعلق بالمقالة الأدبية التي كانت تنشر بالصحف والتي حاول المستعمر عرقلتها.

ودعا عبد الملك مرتاض الباحثين في هذا الحقل العلمي إلى الاهتمام بدراسة الخطابات في التراث لا سيما التراث الشعبي وتراث الألغاز ملاحظا «أن التراث لا يزال غائبا عن الدراسة».

ويهدف هذا اللقاء الدولي الى النهوض بالدراسات المتعلقة بالخطاب الجزائري المعاصر وتحفيز الباحثين على دراسة الخطابات الجزائرية المعاصرة وتعزيز الاهتمام العلمي بهذه الخطابات، كما تمت الاشارة إليه.

وقد برمج لهذا اللقاء أكثر من 40 مداخلة تتناول جوانب مختلفة من أشكال التعبير للخطابات الادبية المعاصرة وكذا الخطابات اللسانية والفنية علاوة على راهن الخطابات الجزائرية المعاصرة .

المكتبات الجامعية بعيدة عن المعايير

إسناد تسيير المرافق إلى أهل الاختصاص

دعا مشاركون في الملتقى الوطني الثالث حول «حوكمة المعلومات : التوجهات والتحديات»، أمس، بوهران، إلى ضرورة إسناد تسيير المكتبات الجامعية لخريجي الجامعات في تخصصات المكتبات والمعلومات والأرشيف.

وأكد الأستاذ بوشارب بولوداني من جامعة عنابة على ضرورة «ادراج أخلاقيات الأعمال في تسيير المؤسسات المعلوماتية وحق المساءلة للوصول الى المعلومة بكل شفافية» وكذا «إضفاء الشفافية في تسيير المكتبات الجامعية (الخدمات والترقية وغيرها) , هذا الى جانب تطبيق المعايير والمواصفات الدولية في تسيير هذه المؤسسات ونظم المعلومات».

وبدوره أبرز الأستاذ محاجبي عيسى من جامعة الجزائر 1 أهمية «إعادة الاعتبار لمفهوم الأرشيف في المؤسسة من حيث التواجد المكاني وإعطائه حقه الوظيفي في تسيير المؤسسات باعتباره رأس مال المؤسسة في اتخاذ القرارات» و«إرجاع قيمة الأرشيف الى مكانتها الأساسية من خلال التقيد بالقوانين المسيرة للقطاع».

وطالب المحاضر بتطبيق مبادئ أخلاقيات الحوكمة لما لها من أثر في تحسين الأداء في المكتبات الأكاديمية في الجزائر.

من جهته حث الدكتور حمزة منير من جامعة تبسة المؤسسات الجزائرية بمختلف أنواعها ومن بينها المؤسسات الوثائقية على تبني مفهوم الحوكمة في التسيير الاداري الذي يعتمد على الشفافية ومبدأ المحاسبة ,مشددا على أهمية «الاستثمار في المورد البشري من خلال برمجة سلسلة من الدورات التكوينية لتطبيق هذا النمط الاداري».

وأكد على العمل ضمن مجموعات أو ما يسمى بفرق العمل من أجل إعطاء نفس جديد للمؤسسات ومسايرتها للتطورات التي تعرفها الساحة العلمية قصد تحقيق الجودة والتميز .

ويتطرق هذا اللقاء الى خمسة محاور أساسية وهي «المفاهيم والمبادئ» و«معايير وأسس تطبيق الحوكمة» و«الحوكمة وإتاحة المعلومات العلمية» و«الحوكمة في المؤسسات الوثائقية» و«الحوكمة والتكنولوجيات الحديثة».

وسيتواصل أشغال الملتقى غدا الأربعاء بتقديم سلسلة من المحاضرات تتناول «العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة وتطبيق نظام الحوكمة في المكتبات الجامعية» و«تقنية حوكمة المعلومات الرشيدة كآلية لصنع القرار في ظل التكنولوجيات الحديثة بالمؤسسة الأكاديمية» و«أثر الثقافة التنظيمية في حوكمة المؤسسات الوثائقية» وغيرها.

بعد السماح لوسائل إعلام محددة لتغطية النشاط

الانتقائيــة مع وسائـل الإعـلام النقطـة السـوداء

في الوقت الذي منعت فيه وسائل إعلام مرئية ومسموعة ومكتوبة عمومية وخاصة، من تغطية أشغال الدورة الاستثنائية للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، كانت 3 قنوات تلفزيونية خاصة بالإضافة إلى التلفزيون العمومي داخل القاعة تنقل الحدث على المباشر، مشهد مسيء للصحفيين والإعلام عموما، راسما صورة عن أسوأ مظاهر التمييز من خلال التعامل الانتقائي مع وسائل الإعلام وكذا المعاملة السلبية لرجال الإعلام.

من كان يعتقد بأن الممارسات المشينة والمسيئة للصحافي، وفي مقدمتها التمييز في المعاملة بين وسائل الإعلام والتضييق عليه، قد ولى فإنه مخطئ تماما، والصورة التي تناقلتها أمس القنوات أبرز الأدلة فقد تفاجأ الصحفيين الذين أوفدتهم مؤسساتهم الإعلامية لتغطية الحدث بينهم «الشعب»، بمنعهم من دخول المركز الدولي للصحافة لأن أسماءهم لم تكن في قائمة تم إعدادها دون الاتصال بهم، لأنه في الأساس التغطية كانت ستقتصر على قائمة حددوها مسبقا، ورغم ذلك أعوان أمن المركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال، طلب منهم الانتظار دقائق على أمل صدور أي تعليمات للسماح لهم بالدخول.

غير أن الدقائق والساعات مرت والصحافيين بقوا واقفين في مكانهم على الرصيف، يتابعون حركة دخول السيارات وعلى متنها أعضاء قياديين، يقتربون منهم لا يشتكون إقصاء الإعلام الوطني من التغطية، وإنما وضع قائمة محدد نشاط دعا له الأمين العام للحزب جمال ولد عباس، ويحاولون إقناعهم بضرورة دخولهم لتغطية الحدث، قائمة محددة تتضمن التلفزيون الرسمي وقناتي الشروق والنهار، قبل أن يتم توسيعها إلى قناة البلاد، الذي كان صحفييها ضمن الممنوعين من الدخول قبل أن يتم الاتصال به، كما تم السماح لفرقة ثانية قدمت لاحقا الدخول، وكذلك الأمر بالنسبة لصحافية يومية النهار، كلهم دخلوا أمام أعين الصحافيين الحاضرين وعدسات الكاميرات.

وندد عضو اللجنة المركزية أيوب بلقاسم الذي التحق بالصحافيين بالتمييز في التعامل الانتقائي مع وسائل الإعلام، موضحا بأن ولد عباس دعا إلى انعقاد الدورة الاستثنائية للجنة المركزية، إلا أن القائمة لم تحددها إدارة الحزب مبرئا إياها، ومهما يكن فإن ما حز في أنفس الصحافيين التعامل الانتقائي دون مراعاتهم ولا الوسائل التي يمثلونها، صورة تؤكد أن الصحافي لا يحظى بالمكانة التي تليق به، كما أنه وفي الوقت الذين وقفوا فيه أزيد من ساعتين، كانت القنوات تضمن نقلا حيا للحدث، فلماذا الغلق على الصحافيين؟.

ثمّنت محاكمة المتورطين في الفساد ونهب المال العام

مسيرات طلابية حاشدة بالعاصمة تطالب برحيل وجوه النظام القديمة

إصرار على إبعاد الباءات الثلاثة وتباين حول الإضراب

تتواصل احتجاجات الطلبة، المنادية برحيل النظام ورموزه واستقلالية القضاء في ظل الأحداث المتسارعة التي تعرفها البلاد، خاصة ما تعلق منها باستدعاء هيئة المحكمة لمتورطين في قضايا فساد منهم بعض أرباب العمل وشخصيات سياسية وإطارات سامية تقلدت مناصب عليا في الدولة، للتحقيق في ملفات لم يتم الكشف عن تفاصيلها للرأي العام بعد.

العاصمة : آسيا مني

المسيرة الطلابية السلمية العاشرة أصر فيها كل غيور ومحب لوطنه على ضرورة استكمال مسار التغيير الجذري، الذي بدأت الدعوة إليه منذ أكثر من شهرين ومحاسبة كل المتورطين في المساس بالاقتصاد الوطني. التفاصيل رصدتها أمس بالعاصمة "الشعب".

إجراءات قانونية ثمنها عديد الطلبة في تصريح لـ« الشعب"، لدى تغطيتها لعاشر مسيرة سلمية ينظمونها عبر شوارع الجزائر الوسطي للمطالبة بمستقبل أفضل للبلاد.

ومن هذا الباب يرى الطالب "محمد. ن« في تصريح لـ"الشعب"، أن ما نشهده اليوم من استدعاء للعديد من الشخصيات للتحقيق معها من قبل العدالة، يعطينا أملا كبيرا في التغيير وقطع الطريق أمام أي شخص قد يرغب في إعادة الأمور إلى بدايتها.

وأضاف محمد :« من قال إنها إجراءات شكلية للتشويش على الحراك فهو بعيد كل البعد عن الحقيقة لأن إيمان الشعب قوي بهذا الحراك "، داعيا رفقة عدد من زملائه إلى محاسبة كل الأطراف التي كانت ترغب في إدخال الجزائر إلى نفق مظلم وكان لها علاقة سواء من قريب أو بعيد بالمساس بالاقتصاد الوطني.

وعبر محمد ورفقاؤه عن أملهم في أن تتولى العدالة باستقلالية محاكمة كل شخصية متورطة في قضية تخص الوطن، مهما كان منصبها رافعين بذلك شعار " قضاء لا يخير شخص على آخر"، " نطالب باستقلالية القضاء".

على هذا النحو قام الطلبة بمسيرة حاشدة ضمت عددا هائلا منهم، قدموا من جميع الجامعات بالعاصمة على إختلاف تخصصاتها توشحوا بالراية الوطنية، رفعوا شعارات عدة مطالبة بتغيير كل الرموز الحالية، معبرة عن أمالهم ومواقفهم الحرة لمستقبل الوطن. من هذه الشعارات "الطلبة يرغبون في مستقبل، مجد، حضارة"، "حرروا الجزائر " ، "ثورة الأخلاق"، "ثورة الكرامة "، " بناء دولة القرار" .

هكذا كانت مسيرة الطلبة سلمية، طبعها جو إحتفائي ديمقراطي عبر خلالها الحشود بكل حرية عن مواقفهم ورؤيتهم للجزائر الجديدة، وسط تعزيزات أمنية اكتفى خلالها رجال الأمن بتحديد مسارهم ما منعنهم من اجتياز النفق الجامعي. جرى هذا في جو هادئ يترجم الطابع الحضاري لم يعرقل النشاط التجاري بشوارع الجزائر الوسطى التي بقيت مفتوحة والناس تقتني حاجياتها بسكينة تامة.

وعن مصير إضراب الطلبة أكد عدد منهم، أن كل التدابير تتخذ في اجتماع يوم الغد الخميس لتقييم المسيرات السلمية والقيام باستفتاء داخل مدرجات الجامعة من أجل اتخاذ القرار الفصل أسوة بما تم سابقا نهاية كل أسبوع.

وفي ردهم عن سؤال" الشعب" حول المخاوف من سنة بيضاء، أجاب طلبة بشعار واحد "سنة من الدراسة فداء للوطن من أجل مستقبل أفضل"، مؤكدين بذلك مواصلتهم دعم الحراك الشعبي وتنظيم مسيرات كل يوم ثلاثاء للضغط أكثر من أجل تحقيق المطالب المرفوعة.لكن هذا الموقف لا يتقاسمه آخرون الذين يرون أن مطلب التغيير الذي يرفعه الطلبة يكسب قيمة أكبر بالتحصيل العلمي والمعرفي ما يعني مساندة الحراك الشعبي دون إرفاقه الحتمي بالإضراب المضر للجميع والطلبة الذين سيكون لهم شأن في الجمهورية الجديدة في المقدمة.

منتدى رؤساء المؤسسات يحذر:

إطالة الأزمة خطر على أداء الاقتصاد الوطني

وجه منتدى رؤساء المؤسسات "نداء عاجلا" حذر فيه من "انعكاسات جد سلبية" على الوضع الاقتصادي للبلاد في حال ما تمت إطالة الأزمة السياسية.

في بيان للمنتدى وقعه رئيسه بالنيابة منصف عثماني أكد منتدى رؤساء المؤسسات على "دعمهم الكامل" للمطالب الشرعية التي رفعها المواطنون، معتبرا أن إطالة الأزمة السياسية من شأنها المساس بالوضع الاقتصادي وبالتالي انهاك المؤسسات الاقتصادية الوطنية "التي بدأت تستعيد عافيتها بصعوبة ويحذو رؤساءها ارادة قوية وصادقة لتطوير الاقتصاد الوطني والمساهمة في رفاهية المواطنين".

كما اعتبر ان بناء دولة القانون والحريات هوالضمان الوحيد الذي يكفل صيانة حقوق الجميع ويشيد مؤسسات قوية تكون في خدمة المواطن والوطن.

وأعرب أعضاء المنتدى عن التزامهم بالمشاركة الفعالة والفعلية في مسار الاصلاحات الاقتصادية الشاملة التي سترافق التحول السياسي بحكم تجربتهم الميدانية.

وألحوا في بيانهم على ضرورة تبني "مقاربة شاملة" للاصطلاحات الاقتصادية سواء فيما تعلق بالأطر التشريعية أوالمؤسساتية لفتح حرية الاستثمار والمبادرة الاقتصادية لكل المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين من خلال توسيع شبكة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات المناولة لما تمثله من قاعدة صلبة لبناء أي اقتصاد قوي وكذا لإعطاء فرصة أوسع للشباب المقاول ليسهم في التحول الجوهري والتاريخي الذي تشهده البلاد.

ودعا المنتدى إلى "الابتعاد عن اقتصاد الريع نهائيا" والتوجه نحوالاقتصاد المنتج للثروة والقيمة المضافة باعتباره صمام الأمان للسيادة الوطنية سياسيا واقتصاديا ومصدرا ل«استقرار حقيقي" وتنمية مستدامة وضمانا لحقوق الأجيال القادمة.

في هذا السياق، حيا رؤساء المؤسسات موقف المؤسسة العسكرية معربين عن "مساندتهم" لها لضمان الاستقرار وانجاح المرحلة الانتقالية حفاظا على سلامة البلاد والمواطنين.

وناشد المنتدى "كل الخيرين من أبناء الوطن صناع القرار داخل المؤسسات الرسمية وخارجها ليضعوا اليد في اليد لتجسيد تطلعات المواطنين لخدمة الجزائر أولا وقبل كل شيء".

دعما للحراك السلمي ومطالبه المرفوعة

وقفة احتجاجية لعمال وطلبة جامعة بومرداس

تواصل فعاليات الجامعة الجزائرية بكل مكوناتها عملية التعبئة دعما للحراك الشعبي السلمي ومحاولة الدفاع عن مطالب الشعب المرفوعة من أجل التغيير الشامل والإصرار على رحيل رموز النظام الحالية التي لا تزال تشرف على دواليب السلطة، ومناهضة مختلف القرارات المتخذة وكذا مخرجات الندوة الوطنية التشاورية التي أعتبرتها لا حدث ومحاولة الالتفاف على مطالب الحراك في الانتقال إلى مرحلة جديدة.

بومرداس..ز/ كمال

نظم أمس عمال مختلف الأسلاك المهنية وطلبة جامعة امحمد بوقرة ببومرداس وقفة احتجاجية متبوعة بمسيرة مساندة للحراك الشعبي ورفضهم لاستمرار التعنت وعدم الاستجابة لمطالب الشعب المعبر عنها منذ 22 فيفري الماضي، رافعين جملة من المطالب والشعارات التي تدعو إلى رحيل رموز النظام وضرورة تطبيق العدالة ومحاربة كل أشكال الفساد والأشخاص الضالعين فيه.

هذا وتحول يوم الثلاثاء من كل أسبوع إلى محطة يجدد فيها الطلبة في مختلف ولايات الوطن بما فيها العاصمة موعدهم مع الاحتجاج والمسيرات السلمية لمساندة الحراك الشعبي وتحقيق جميع المطالب السياسية منها استقالة بن صالح وحكومة بدوي ومحاسبة كل السياسيين ورجال الأعمال المفسدين الذين أوصلوا الجزائر إلى هذا الوضع المتأزم، وصولا إلى بعض المطالب المهنية والاجتماعية لإصلاح الوضع داخل الجامعة خاصة بالنسبة لفئة العمال والمهنيين المصرين على تغيير هياكل الاتحاد المحلي والفرعي للعمال الجزائريين.

دعوا إلى محاسبة بقايا النظام

طلبة البليدة في مسيرات تضامن مع ضحايا أهل القصبة والحراك

نظم، نهار أمس، طلبة جامعتي ساعد دحلب في البليدة 1، وعلي لونيسي بالعفرون، وقفات احتجاجية، و مسيرات سلمية هادئة، جابوا فيها الشوارع والساحات العامة بقلب المدينة وبحرم الجامعتين، ورددوا شعارات حول رحيل بقايا النظام السابق، كما استغلوا الحدث ليعربوا عن تضامنهم مع أهالي ضحايا البناية التي انهارت في حي القصبة بالجزائر العاصمة.

البليدة: لينة ياسمين

لم يفوت الطلبة المتظاهرون في مسيراتهم، فرصة المشاركة في الحراك الشعبي، ليعبروا عن مدى تضامنهم ومواساتهم لعائلات ضحايا البناية العتيقة، التي تهاوت أول أمس بحي القصبة في العاصمة، حيث أبدى الطلبة المتضامنون، مدى حزنهم للكارثة التي ألمت بالضحايا وتقاسمها الجزائريون في الداخل وفي الخارج.

عاد الطلبة إلى حراكهم، والتظاهر بشكل سلمي وهادئ، حيث عرفت ساحة الحرية بوسط مدينة البليدة، تجمع العشرات من الطلبة، حاملين الرايات الوطنية، وشعارات مكتوبة وأخرى رددوها ، "الطلبة هم من يصنعون تاريخهم"، " الطلبة مع رحيل بن صالح وبدوي" ، " لا نريد انتخابات يا بن صالح" ، " الطلبة واعون بالحراك ، و هذا الشعب لا يمكن قهره " ،« متضامنون مع ضحايا القصبة ".

وعرفت جامعتا ساعد دحلب وعلي لونيسي، تباينا في إضراب الطلبة وفي نسبة الاستجابة، لاستفتاء الطلبة الذي جرى منذ يومين، والذي خلص إلى انقسام في وجهات النظر، بين المنادين وأنصار طرح مقاطعة الدراسة، وبين رافضين للفكرة والطرح بالأساس، وهو الفريق الذي تحجج بأن الإضراب يعني الوقوع في أزمة السنة البيضاء.

عبر هؤلاء الطلبة عن مخاوفهم من هذه الأمور والانزلاقات قائلين إنهم مقبلون على نهاية الدراسة ومشوارهم الجامعي المرحلي، وهم يرفضون أن يتم التلاعب بمصيرهم، في وقت يمكن التعبير عن الرأي والموقف، بطرق أكثر تحضرا، بعيدا عن الإضرابات ومقاطعة الدراسة.

ردد الطلبة موقفهم هذا قائلين بصوت واحد :«أن الإضراب لا يقدم في تحقيق مطالب حراك الشارع، بل على العكس، يمكن أن يضر بهم، وضياع سنة لا يمكن تعويضها، كما أن مقاطعة الدراسة لا تعني أيضا المساهمة في بناء الدولة التي يتطلع إليها الجميع بشغف، على حد قولهم.

انضم إلى المسيرة تلاميذ الثانوي ومواطنون

الطلبة يجددون مطلبهم برحيل رموز النظام

لا سلطة تعلو على سلطة الشعب

خرج طلبة المدرسة العليا للأساتذة بقسنطينة، أمس، في مسيرة سلمية حاشدة انطلقت بدءا من الساعات الأولى من الصباح وسط المدينة، مطالبين برحيل رموز النظام رافضين إجراء الانتخابات الرئاسية في 04 جويلية القادم، مؤكدين على عدم شرعية الحكومة الحالية. هذا ما رصدته "الشعب" بعين المكان.

قسنطينة: مفيدة طريفي

ورفع الطلبة هتافات تنتقد سياسة التجاهل التي ينتهجها رئيس الحكومة وطاقمة، داعين إلى تغيير النظام السياسي استجابة لطلبات الحراك الشعبي المرفوعة منذ 22 فيفري 2019.

ولا حظنا بعين المكان أن المسيرة السلمية التي انضم إليها تلاميذ الطور الثانوي والمواطنون، اعتبرت الأضخم حيث رفعت خلالها شعارات منددة بالوضع الذي وصلت إليه البلاد بسبب تصرفات رموز النظام وتفشي الفساد بصورة تدعو إلى القلق، مطالبة بمحاسبة من نهب المال العام واسترجاع الأموال التي تم الاستيلاء عليها بلا وجه حق..

هي شعارات عبرت عن أحلام جيل طبقة مثقفة من المجتمع كانت من بينها " دعونا نبني وطنا"، "الجزائر ملك للشعب والشعب السيد" وشعارات أخرى، كتبت بطريقة معبرة عن رفض الطلبة لرئيس الدولة عبد القادر بن صالح ومطالبته بالاستقالة أسوة بالباءات الأخرى.

مسيرة طلبة المدرسة العليا للأساتذة وجل المعاهد الجامعية جاءت منددة بالوضع وتحولت إلى فضاء فكري للحوار والنقاش بينهم والأساتذة الذين رفضوا جملة وتفصيلا استمرار الوضع على حاله مطالبين بضرورة الامتثال لرغبة الشعب الذي لم يتوقف عن المناداة برحيل النظام الحالي والامتثال للشعب قائلين إنهم سيواصلون مسيراتهم السلمية والوقفات الاحتجاجية إلى حين تحقيق مطالب الحراك.

ومن بين الشعارات التي رفعها المتظاهرون أن "الجزائر فوق الجميع".

الخبيران الاقتصاديان عبد المالك سراي وعبد الرحمان عيّة

العدالة لها كل الصلاحيات لاسترجاع الأموال المهرّبة إلى الخارج

ضيف «الشعب»

حرصا من جريدة الشعب على تقديم خدمة اعلامية جوارية و نقل انشغالات المواطن للهيئات و المؤسسات ، تأتي ندوة "ضيف الشعب " ضمن سلسلة النقاشات التي فتحتها جريدة الشعب منذ بداية الحراك في الجزائر لتقديم مقاربات ، اقتراحات و مساهمات تهدف إلى المشاركة كوسيلة إعلام عمومية في اقتراح حلول لحالة الانسداد السياسي الذي تعيشه البلاد من خلال استضافة خبراء و محللين في مختلف التخصصات و الميادين مثل ندوة الأسبوع الماضي التي استضفنا فيها خبراء في القانون الدستوري للحديث عن الحلول الدستورية المتاحة أو إمكانية المزج بين الشق الدستوري و السياسي لتحقيق مطالب الشعب.

في إطار الهدف نفسه دائما و لكن للتطرق هذه المرة إلى الشق الاقتصادي استضفنا أمس الخبير الدولي مبارك مالك سراي و الدكتور عبد الرحمان عية أستاذ الاقتصاد بجامعة تيارت ، لفتح نقاش حول تأثير ظاهرة الفساد على الاقتصاد الوطني و كيفية المساهمة في مكافحة الظاهرة و محاكمة المسؤولين عنها لاستعادة الاقتصاد لعافيته من خلال استرجاع الشعب لأمواله المنهوبة عبر الآليات التي يوفرها القانون الجزائري للتعاطي مع مثل هذه الحالات ، لأنه لا يكفي حرمان من ارتكبوا هذه الجرائم الاقتصادية بالعقوبات السالبة للحرية فقط في حين أن ما يهم الشعب الجزائري و إن كان لابد من محاسبة و معاقبة هؤلاء فان الأكثر أهمية لديه هو كيفية استرجاع تلك الأموال علّها تساهم في إقلاع اقتصادنا الوطني الذي تعطل كثيرا بسبب الفساد ،نهب المال و سرطان البيروقراطية و ما تولد عنها من آفات اقتصادية و اجتماعية خطيرة وجب مكافحتها بكل الوسائل المتوفرة.

يجدر التذكير في الصدد أننا راسلنا الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته لاستضافة رئيسها في هذه الندوة المخصصة لمناقشة تأثير الفساد على الاقتصاد ، إلا أن الأمين العام لهذه الهيئة اعتذر نيابة عن رئيسها دون تقديم أسباب واضحة أو مقنعة فوّتت على القارئ الاطلاع على مهام و صلاحيات هذه الهيئة ؟ !

– التحرير–

تفعيل أجهزة الرقابة الحل الأنسب لوقف الفساد

ضرورة إنشاء لجنة مختصة لكشف الحقائق

استنكرت السيدة أمينة دباش الطريقة التقليدية التي تسير عليها البنوك في الجزائر التي من المفروض أن تكون محركا إقتصاديا مثلما تطرقت إليه "الشعب" في أعدادها السابقة محاولة خلال النقاش مع الخبراء الوقوف عند أسباب عدم النهوض بالمؤسسات المالية ومدى علاقتها بالشفافية .

خالدة بن تركي
تصوير/عباس تيليوة

الخبير الاقتصادي عبد المالك سراي ارجع الأسباب إلى محدودية مستوى المسئولين الساميين للبنوك وكذا غياب المؤسسات الرقابية الـ 5 التي تخضع للقيود بالرغم من مهمتها الرسمية ووجودها لأزيد من 20 سنة إلا أنها وجدت نفسها "مكبلة" دون أي قدرة على التغيير ، معبرا في السياق ذاته عن استيائه من عدم تدخل المجلس الوطني الشعبي ومجلس الأمة لأجل تأسيس لجان مكونة من نواب البرلمان للتحقيق في الأمر.

وبخصوص محاولات إنقاذ الوضع قال سراي أنه حاول الحديث مع نواب البرلمان في نهب الأموال وضرورة خلق لجان للمطالبة بالتحقيق غير أنه فوجيء برفض احد الاشخاص بداعي منصبه الذي يمنعه من اتخاذ قرارات كهذه ، خاصة امام الامتيازات التي يحوز عليها وتمنعه من أي قرار في انتظار انتهاء عهدته –كما قال الخبير الاقتصادي –.

ولم تتوقف المحاولات عند هذا الأمر بل قام عبد المالك سراي بتحقيقات بناءا على الإخوان السعوديين حول مادة السكر وبالاستعانة بالمكتب دولي ولكنه وطني ، حيث وجد انه يتم سنويا دفع فاتورة 100 ألف طن غير أن الفاتورة أثبتت دخول 60 ألف طن للجزائر والبقية توجه إلى وجهات أخرى ، الأمر الذي دفعه إلى عرض تقرير على النواب لتوضيح الرؤى حول وجهة مليارات السكر، غير أنهم رفضوا الحديث وقرروا الخروج دون مناقشة الأمر – على حسب الخبير – .

وفي رده على سؤال المديرة العامة حول الثقة بين المواطن والبنوك قال أنها قلت مؤخرا خاصة مع الوضع السياسي في البلاد الذي اجبر الكثيرين على سحب أموالهم ،الأمر الذي يستوجب عليهم استرجاع الثقة لجلب المواطن ، مشددا على ضرورة تدخل الخبراء في كل الميادين لكشف الحقائق وتغيير الأوضاع.

احتياطي الصرف سيحمي الاقتصاد لمدة سنة

ارتفاع الإنتاج الفلاحي سيغطي الاستهلاك الوطني بـ 80٪

طمأن الخبير الدولي مبارك سراي مستشار سابق في هيئة الأمم المتحدة في لجنة المال و التجارة الدولية بان الوضعية الاقتصادية الحالية ليست بالصعوبة التي يصورها البعض ما دام في الخزينة احتياطي صرف يصل إلى 80 مليار دولار.

حياة/ ك

أوضح الخبير الدولي سراي لدى نزوله أمس ضيفا على جريدة "الشعب" أن الوضعية الاقتصادية الحالية بصفة عامة لا تدعو للقلق ، لأنه ما يزال" لدينا احتياطي صرف بقيمة 80 مليار دولار في الخزينة "، بل بالعكس " هناك قطاعات كالزراعة التي حققت إنتاجا وافرا بنسبة نمو تصل إلى 8 بالمائة ، فالعالم الريفي لم يتأثر بفعل الحراك المتواصل في الجزائر ، و هذا ما سيغطي الاستهلاك الوطني بنسبة 70 إلى 80 بالمائة ، و الخدمات كذلك لم تتأثر ، حيث أبقت على نسبة نمو تصل إلى 6 بالمائة ، ولكن المشكل مطروح في القطاع الصناعي الذي يوجد حاليا في مرحلة الخطر".

نمو في القطاعين الفلاحي و الخدماتي و تراجع في القطاع الصناعي

بالنسبة للصناعة قال سراي إن نسبة مشاركتها في الناتج الداخلي الخام تراجع من 20 في المائة في نهاية التسعينات من القرن الماضي إلى حوالي 4.7 بالمائة سنة 2017 ، وهذا رغم الوحدات الصناعية الجديدة التي أنشأتها الحكومة خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، مشير إلى أن إنتاج الاسمنت في الجزائر "جيد"، بالإضافة إلى بعض المواد البتروكيميائية .

و شرح الخبير في عجالة واقع الصناعة في الجزائر مفيدا أن 97 بالمائة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات طابع عائلي ، تسييرها غير ملائم و هي تعاني من مشاكل مع الإدارة الجبائية و البنوك ، و هذا ما يجعلها " عاجزة" وغير قادرة على تلبية احتياجات الوطن ، مشيرا إلى عدد الشركات الكبرى الذي لا يتعدى 250 شركة خاصة .

السنوات الثلاث القادمة ستكون صعبة اقتصاديا

وكان للخبير رأي في تسيير القطاع العمومي ، حيث قال انه يعمل للاستجابة لحاجيات البلاد ، ولكن أغلبية المسيرين "مكبلين" من قبل الإدارة ، لان الدولة تتدخل في عملهم ، و هذا ما عرقل – حسبه– تحقيق إنتاج أكبر ، بالرغم من أن القطاع العمومي به من الإطارات و الكفاءات ما يجعله يساهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني .

وفي ظل تراجع القطاع الصناعي ، و نظرا لتبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات ، و بناء على معطيات اقتصادية جيوسياسية ، يتوقع الخبير أن يتأرجح سعر البترول ما بين 72 إلى 80 دولارا ، و هذا ما يمكن الاستفادة منه في النهوض بالاقتصاد الوطني ، و يطمئن بان السنة الجارية ستمر بسلام غير أن المشاكل ستعرفها السنوات 2020 ، 2021 و 2022 ، لان الاحتياطي سيتقلص إلى حدود 30 مليار دولار و هنا "تبدأ الأزمة" .

كل البنوك على المستوى الوطني فيها تحويلات مشبوهة

و يمكن أن تمر الأزمة بسلام على الجزائر إذا ما استمر الحراك في هدوئه و سلميته ، وهنا أشار المتحدث إلى أن الحراك أعطى صورة ايجابية على مستوى المحافل الدولية التي شارك فيها الخبير ، إلى درجة انه غطى على الفساد الذي ينخر الاقتصاد الوطني .

و فيما يتعلق بالفساد فلأن محاربته تبدأ بتحرير القضاة غير الفاسدين ، و جعلهم يعملون جنبا لجنب مع الخبراء في كل الميادين لفتح ملفات الفساد ليس على مستوى الأشخاص فقط لان "هذا المرض قد استفحل على نطاق واسع" ، مشيرا إلى أن البنوك التي يتجاوز عددها 1200 بنك على المستوى الوطني لا تخلو كلها من الفساد والتحويلات المشبوهة .

التطهير التدريجي للفساد الكلي يتطلب 5 سنوات على الأقل

و أكد سراي في هذا الإطار أن محاربة الفساد الكلي و التطهير التدريجي له يتطلب من 3 إلى 5 سنوات ، محذرا في نفس الوقت من حملة الاعتقالات الواسعة التي شملت رجال الأعمال التي من الضروري أن يسبقها تحقيقات من قبل المختصين القضاة والخبراء ، مشيرا إلى أن هذه الاعتقالات يمكن أن تؤدي إلى غلق المؤسسات ذلك سيكون له انعكاس على الاقتصاد .

لذلك يرى سراي انه من الضروري المحافظة على الشركات والاستمرار في الإنتاج ، و هذا لا يعني عدم محاسبة المتورطين في الفساد ، و المهم – حسبه – «أن نحافظ على وطنيتنا و أن نحارب هذه الآفة و نصلح الوضع شيئا فشيئا ".

في وجود اتفاقيات دولية والاستناد لتحقيقات خبراء الاقتصاد

العدالة لها كل الصلاحيات لاستعادة الأموال المهرّبة إلى الخارج

مع استمرار حملة التحقيقات التي تقودها العدالة ضد رجال أعمال لاشتباه في تورطهم في قضايا فساد مالي، يتساءل كثيرون عن كيفية استرجاع الأموال التي نهبت، في حال ثبوت التهم الموجهة، في هذا الشأن ، أكد أستاذ الاقتصاد بجامعة تيارت عبد الرحمن عية، والخبير الاقتصادي الدولي مالك سراي خلال فضاء نقاش "الشعب"،أمس، إمكانية ذلك عن طريق القضاء الذي يملك كل الصلاحيات.

جلال بوطي

أوضح عية أن، هناك اتفاقيات دولية تجارية تسمح للقضاء الجزائري بطلب فتح تحقيق في الدولة التي هرب إليها رجال الأعمال الأموال، إضافة إلى إمكانية إرسال لجان تحقيق خاصة تضم خبراء في المجال للوقوف على كل الدلائل، في حين أوضح سراي أن العدالة يمكن لها القيام بكل الإجراءات وفق ما تراه مناسبا ولا يمكن لأي جهة عرقلتها.

ومع ارتباط اغلب رجال الأعمال الذين استدعتهم العدالة منذ أيام للتحقيق بالخارج يطرح كثيرون إشكالية فتح تحقيقات شاملة، لكن الأستاذ عية يرى من خلال فضاء نقاش "الشعب"،أمس، بان التحقيقات الأولية لابد أن تشمل إذا ما كانت المؤسسات وهمية أو فعلية، مشيرا إلى وجود شركات وهمية في عدة بلدان هدفها تهريب الأموال عن طريق التحايل.

في هذا الإطار ابرز الخبير سراي قوة العدالة الجزائرية المستمدة من إرادة الشعب الذي بات يرفع مطالب جد مهمة في الحراك منذ 22 فيفري الماضي، واعتبر ذلك طريقة قانونية تسهل من عمل القضاء للتحرك في اتجاه التحقيق مع رجال الأعمال المشبوهين وتوقيفهم مثلما حدث الأسبوع الماضي، بعد تعالي أصوات لمحاربة الفساد المستشري مع التحول الديمقراطي الحاصل.

وحسب سراي فان قوة محاربة الفساد تكمن في قوة وصلابة القضاة الذين أكدوا في خرجاتهم احتكامهم لمطالب الشعب لتحقيق النزاهة والشفافية في التحقيق، مضيفا أن عملهم يحتاج إلى مرافقة من خبراء اقتصاديين لمعرفة كل أشكال التورط في الفساد، وأكد أن أي خطوة تخطوها العدالة في الخارج هي بمثابة استجابة لنداء الشعب، وبذلك تمثل الإرادة الشعبية صمام أمان للقضاء في التحرك بشكل عادي.

ومقابل ذلك أكد الأستاذ عية عبد الرحمن أن التشريعات الجزائرية تضمن تفاصيل ملاحقة الفساد في الخارج، ومنها توسيع التحقيقات والتوقيفات لفروع المتهمين على غرار أبنائهم أو زوجاتهم، وهي خطوة ستكون هامة في الوقت الراهن لاسترجاع كل الأموال في الخارج، مبرزا جانب التكييف والإسقاط الموجود في القضاء لتوسيع كل التحقيقات.

علموا أولادكم اللقمة الحلال ...

أمين بلعمري

شدتني هذه العبارة التي تناقلتها العديد من القنوات التلفزيونية الجزائرية و مواقع التواصل الاجتماعي التي اطلقتها سيدة من حرائر الجزائر لدى ردها على سؤال لأحد الصحفيين حول الفساد في الجزائر ، فكانت إجابتها التي لم تتجاوز 30 حرفا "علموا أولادكم اللقمة الحلال" و لكن معانيها و دلالتها عميقة و كيف لا و هي وصفة مكتملة للوقاية من الفساد و التخلص منه نهائيا من خلال تنشئة الطفل المواطن على أن لا يمد يده لما هو ملك للآخرين مهما صغرت قيمته ، لأن الذي ينشأ على عدم سرقة الأشياء الصغيرة لا تمتد يداه لما هو أكبر و العكس صحيح و على حد تعبير المثل الشعبي الشهير " من يسرق بيضة ، يسرق بقرة" ؟.

إن الفساد كما الاستقامة فطرة في الإنسان و هو من يقرر بكل حرية لمن تكون الغلبة و لا يمكن للخير أن ينتصر على الشر إلا بتربية النشء على الاستقامة و ليس الفساد ؟.

لا يكفي أن نقتاد المفسدين إلى السجون و المعتقلات لاجتثاث الفساد بشكل نهائي ان لم نجفف مستنقعاته بل سنجد الظاهرة تتكرر مع كل جيل و مرحلة و عليه فان خير طريقة للقضاء على الفساد هي تربية الأجيال على نظافة اليد فهذه اليد لا يمكنها أن تمتد لملك الغير تحت أي ظرف ، ضغط أو إغراء و بهذا سنغرس في مفهوم الموظف العمومي سواء في أعلى الهرم أو في أسفله أن مفهوم "الشيء العمومي" ليس من أملاكه الخاصة و لا يمكنه التصرف فيه كما يشاء و لا يمكن استغلاله لتحقيق مآرب شخصية و تربّح بغير وجه حق ، حينها فقط سنرى كيف يتراجع الفساد و تتراجع معه خسائر الفساد تكلفة مكافحته لأنها هي كذلك مكلفة و متعبة.

إن الفساد الذي استشرى في المجتمع الجزائري بهذا الشكل المخيف يؤكد أن الأزمة التي نعيشها هي أزمة قيّم قبل كل شيء و إلا ما كانت لتمتد يد قيّم المسجد إلى صندوق أموال الزكاة داخل بيت الله مثلا ؟ و ما كان لناهب المال العام أن يتحول إلى مسؤول كبير أو رجل أعمال يناديه الناس "السي فلان" بينما لا فرق بينه و بين أي نشّال يجوب حافلات النقل العام بل ضرره أكبر لأن النشّال قد يسرق محفظة نقود من أجل لقمة العيش ، بينما يسرق المسؤول ، رجل الأعمال أو المستثمر في الجزائر– حاشا اللي ما يستلهاش– أموال شعب و يتسبب في أزمة سيولة و جوع و تدهور التعليم و الصحة و انحطاط اجتماعي .. الخ ، ثم يخرج على الناس في زينة قارون دون حسيب و لا رقيب ؟ ! الخلاصة ، لو تربّى هؤلاء على تحرّي اللقمة الحلال لما امتدت أيديهم لأموال الشعب بالنهب و السرقة ؟ !.

ضيف «الشعب»

الأهم هو استرجاع الأموال وليس سجن المتورطين فقط

الكلفة الاقتصادية للحراك السلمي تناهز مليار دينار في اليوم

يرجح الخبراء إمكانية استرجاع الأموال المنهوبة ورؤوس الأموال المهربة بالعملة الصعبة نحو الخارج، بالرغم من اعترافهم أن العملية تتطلب سلسلة إجراءات ووقت زمنيا معتبرا، ومما يجعل من عملية استرداد المال العام المحول بطرق ملتوية نحو بنوك أجنبية ممكنة، وجود عدة مراسيم وقوانين تكفل ذلك، خاصة أن الجزائر وقعت على الاتفاقيات الدولية والعربية لمكافحة الفساد، وبالموازاة مع ذلك لم يخف الخبير «عبد الرحمان عية» أنه بالفعل توجد للحراك الشعبي السلمي كلفة اقتصادية، حدد بشكل تقريبي قيمتها المالية.

فضيلة بودريش

لا شك أنه ينبغي التوصل إلى حلول تكون عملية من أجل استعادة الأموال المنهوبة والمهربة نحو الخارج، وبهذا الخصوص لم يخف الخبير الاقتصادي عبد الرحمان عية، وجود ترسانة قانونية يعول عليها في دحر الفساد وتقليم أظافر المفسدين من بينها قانون رقم60- 01 الذي تطرق في نصوصه إلى آفة الفساد ومكافحته، بالإضافة إلى مرسوم رئاسي صادر في عام 2004 لمكافحة الفساد، متضمن الاتفاقية الدولية ومرسوم رئاسي صادر في عام 2014 متضمن الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، غير أنه اعترف بصعوبة الحديث عن رقم واضح ومحدد عن الفساد أو التهرب الضريبي، وإنما أوضح وجود رقم صادر عن مصلحة الضرائب يكشف صعوبة التحصيل الضريبي الذي يصل إلى 1200مليار دينار. وذكر الخبير أن جميع المسائل لا تعالج خارج دائرة القضاء، حيث لابد أن تمر عبر القضاء حتى المتهرب الضريبي مطالبته بتسديد المستحقات العالقة في ذمته لن تكون ذات فعالية إلا بالطريقة القضائية.

ومن مظاهر الفساد التي سلط عليها الخبير عية الضوء، غياب عدالة اجتماعية وتوزيع عادل للثروة، وهذا حسب تقديره من شأنه أن يتسبب في خلق احتقان اجتماعي و يؤثر على الاستثمار، ولعل أهم ما يصنف ضمن قائمة الفساد أوضح الخبير أنه يتمثل في الصفقات العمومية خاصة أن قانون الصفقات العمومية ليس في متناول المواطنين للاطلاع عليه، بالإضافة إلى كونه معقد في الجانب القانوني والإجرائي وحتى في الأثر المالي، وقال أنه اتضح في بعض النزاعات أن ما لا يقل عن 80 بالمائة من أثرياء الجزائر الذين اكتسبوا الثروة بالمال الفاسد بسبب الصفقات العمومية، ويضاف إلى مظاهر الفساد التعثر في تسديد الديون التي قدمتها البنوك كقروض استثمارية، وكذا تحويل الأموال للخارج وتضخيم الفواتير والتهرب الضريبي. وفي رده عن سؤال يتعلق إن كانت كلفة اقتصادية ومالية للحراك الشعبي السلمي، أكد الخبير عية عبد الرحمان أن الكلفة الاقتصادية والمالية إلى غاية اليوم ليست كبيرة، على اعتبار أن القطاعات الإستراتجية لم تتوقف عن العمل، كون الخوف كان قائما عن توقف المؤسسات النفطية و البنوك، لكن توجد تكاليف مالية على مستوى الجامعة التي أفضى إضرابها عن تكاليف مالية إضافية، ولأنه في حالة أن الجامعة قررت استدراك الموسم الدراسي الجامعي شهر جويلية المقبل، حيث يتطلب الأمر عبء مالي يناهز 1 مليار دينار يوميا، لأن 47 بالمائة من الميزانية المالية الجامعية تحول لفائدة الخدمات الجامعية، ومن بين القطاعات التي تأثرت بالحراك ومرشحة أن تتأثر أكثر وتكون لها كلفة اقتصادية، ذكر الخبير قطاعات التربية والنقل وقطاع السياحة، هذا من جهة ومن جهة أخرى أشار عية إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار وعدم إهمال مسألة تأثير الضغط الخارجي، مثل إقدام اليونان على توقيف مشروع شراكة مع مجمع سوناطراك بفعل ضغط جنوب أوروبي على اليونان. ويرى عية عبد الرحمان بنظرته الأكاديمية أن المنظومة التشريعية تعرف ضعفا في بعض جوانبها وتحتاج إلى إصلاح خاصة ما تعلق بضبط الصلاحيات وضبط المهام وتعزيز الآليات المعنية بمكافحة الفساد.

الظاهرة أخذت أبعادا خطيرة تهدد أمن البلاد وترهن مستقبل الأجيال

الخلل في الصفقات العمومية، سطوة مراكز القرار السياسي وضعف الرقابة

■ أجانب تساءلوا كيف تقبل الجزائر العمل بنظام القرض السندي(كريدوك)

■ التحدي كيف يمكن استعادة الأموال التي هرّبت، سرقت أو تم تبييضها

الظاهرة أخذت أبعادا خطيرة تهدد امن البلاد وترهن مستقبل أجيال بكاملها، لذلك يستوجب التصدي لها ضمن إطار قانوني وقضائي شفاف وصارم على أساس انجاز تدقيق للحسابات في البنوك وتحليل مالي للمؤسسات التي يشملها مكافحة الفساد. الفجوة التي وفرت المناخ للمتعاطين مع الفساد على نطاق واسع، تكمن في الصفقات العمومية وسطوة مراكز القرار السياسي على أعلى المستويات، مما اضعف الأدوات المالية في ظل تراجع فظيع لقيم الأخلاق. والخيار الأمثل أن يتم انتقاء قضاة غير فاسدين يعملون مع خبراء اقتصاديين أكفاء لانجاز مشروع استرجاع ثروة الأجيال، وتشمل المهمة كل مؤسسة دون النظر لهوية اصطحابها.

سعيد بن عياد

يعبر هذا عن مضمون الرسالة التي وجهها الخبير المالي مبارك سراي والأستاذ في الاقتصاد عبد الرحمان عيّة من منبر الشعب أمس، في ندوة لتشخيص مختلف جوانب المعضلة والآفاق التي يمكن رسمها لتحقيق الهدف المركزي، ألا وهو استرجاع ما أمكن من تلك الأموال التي تعرضت للنهب عن طريق تحويل غير شعري للعملة أو تضخيم الفواتير إلى غيرها من أشكال الفساد كالرشوة والمنافع غير المشروعة والغش ...

تفعيل عمل مؤسسات الرقابة التي بقيت لسنوات ولا تزال في حالة «تعطيل» لا يمكن تبريره، على غرار مجلس المحاسبة والمنتشية العامة للمالية والآليات المتدخلة والمكلفة بمعالجة قضايا الفساد، التي ينبغي إخراجها من وضعية سبات طال أمده، لتستعيد نفسها من أجل مواكبة مسار تصحيح المنظومة الاقتصادية وخاصة المالية والتدارك قبل فوات الأوان.

الخبير سراي منطلقا من معرفته لتفاصيل مذهلة في سوق الاستثمار والممارسات العنكبوتية للفساد، استهجن ما بلغته الجزائر، (حتى وان كان الفساد موجود عبر العالم لكن يتم التصدي له بالقوة المناسبة لكسر شوكته)، في وقت كان يمكن إحداث نقلة كبيرة على مسار البلدان الناشئة وتفادي الوضعية لصعبة القائمة.

تضخيم الفواتير والتلاعب بالقروض الاستثمارية فاقت كل تصور، في وقت وجد فيه المتورطون منافذ لتحقيق مآربهم الدنيئة، وهي في الأصل سرقة بمعنى الكلمة لأموال الشعب وتدمير لمقدرات الأمة.

في هذا الإطار أشار إلى الكوارث المالية الناجمة عن اعتماد نظام القرض السندي(كريدوك) في المعاملات الخارجية، موضحا أن حتى أجانب أنفسهم تساءلوا كيف لبلد ناشئ كالجزائر يقبل بدفع مبالغ بالعملة الصعبة لموردين أجانب قبل استلام البضاعة أو التجهيزات أو المواد الأولية.

ونجم عن سوء استعمال هذه الآلية المالية خسائر فادحة خاصة بتواطؤ متعاملين جزائريين تجردوا تمام من أدنى انتماء للوطن أو وفاء لشعبه فانغمسوا في استهداف الثروة المالية لسنوات طويلة تحت غطاء استثمار وهمي وعمليات استيراد مفبركة وصل بها المر إلى درجة استيراد حاويات من نفايات وحجارة وخدرة.

ودعا إلى الإسراع بالرجوع إلى آليات العمل السابقة بحيث لا تدفع الجزائر لحساب المتعامل قيمة الصفقة، إلا بعد وصول البضاعة أو التجهيزات ومراقبتها من حيث المطابقة مع وثائق الملف. وسجل للأسف وجود شريحة معتبرة من صناعيين وتجار يفتقرون للكفاءة في التعامل مع الأسواق الخارجية مما يعرضهم في غالب الأحيان للوقوع في قبضة شركات دولية قوية تلتهم التمويلات القادمة من البنوك الجزائرية، مما يستوجب تحرك بنك الجزائر لتحددي الخلل والحد من تداعياته.

ونبّه إلى مسألة جوهرية أخرى تتعلق بالتحكيم الدولي الذي لا تتحكم فيه الجزائر بشكل يحمي مصالح المؤسسات والمتعاملين، لذلك من الضروري كما يضيف، العمل على صعيد رسكلة قضاة مؤهلين وتنمية قدرات قانونيين يشتغلون في الحقل الاقتصادي، لتشكيل نخبة محكّمين يكون لها دور في قضايا التحكيم التي عرفت فيها مؤسسات جزائرية خسارة لأكثر من مرة.

وثار جدل ساخن بشان العلاقة بين البنوك والمواطنين بمختلف مراكزهم الاقتصادية، زبائن عاديين، متعاملين أو رؤساء مؤسسات، ليؤكد ان الثقة في هذه المعادلة هي الحلقة المتينة لتعزيز استقرار السوق، محذرا البنوك من الصمت امام ارتفاع معدل سحب السيولة النقدية، وانه من المستعجل ان تخرج المصارف باتجاه المحيط وخاصة زبائنها لاقناعهم بعدم الوقوع في هلع الظرف الراهن وترسخ الثقة المتبادلة، وهو مبتغى يتطلب المبادرة بتحسين المناخ البنكي من أول اتصال بالاستقبال إلى تحسين الخدمات ونشر ثقافة التواصل لبناء علاقة شفافة.

واعتبر أن شهر رمضان الذي يقتر ليتربع على المشهد الاقتصادي هو المقياس الذي يمكن به تقييم ومراقبة سلوك المواطن من حيث ترشيد استعمال مدخراته أو السقوط في شراهة استهلاك سوف يكون لها عواقب وخيمة ليس على المستوى الفردي للمستهلك وكذا العائلي وإنما على استقرار السيولة في البنوك.

حقيقة يوجد تحد اليوم حول مدى القدرة على استرجاع الأموال المصنفة في خانة الفساد سواء تم تهريبها أو سرقتها أو تبييضها في مشاريع عقارية مختلفة بالخصوص.

الأستاذ عيّة عبد الرحمان منطلقا من أدوات مستمدة من أرضية قانونية اصطبحت تفتح مجال متابعة المتورطين إلى درجة الفروع، أشار إلى إمكانية معالجة القضايا التي يتم ضبطها وفقا لقواعد العدالة باليات تقنية محاسبية مثل التصفية إذا كانت المؤسسة التي يشملها الملف مفلسة أو الحجز على الأملاك من أرصدة مالية إن وجدت وسائل إنتاج وعقارات، لكن يكون ذلك بعد القيام بتحليل مالي وجرد شامل للأملاك أو على الأقل ما أمكن إنقاذه منها.

وابعد أي تخوف من فقدان إحدى حلقات تبع مسارات القروض التمويلية التي منحتها البنوك للاستثمار في شتى القطاعات، حيث للمنظومة المصرفية بنية هيكلية وتكنولوجية تسمح برصد الفجوات وتحديد مواقع الظل لإعادة الإمساك بخيط التقويم، وفقا للمبادئ التي تحكم نشاط البنك وضوابط القروض.

لا يمكن إعطاء رقم دقيق للفساد ولا للتهرب الضريبي

عبد الرحمان عية : القانون 06.01 يحارب آفة الفساد في الجزائر

الفساد في الجزائر مصدره الريع

تفشت قضايا الفساد في الجزائر بالرغم من توفر الاليات القانونية لمكافحة الظاهرة غير المسبوقة والتي طالت كبار رجال الأعمال بتهم زعزعت الشارع الجزائري الذي يستفيق بين تارة وأخرى على أسماء يشتبه تورطها في قضايا فساد نهشت الاقتصاد الجزائري، وتعمل العدالة على محاربتها بالاستناد للقانون 06.01 الذي يؤكد محاربة الظاهرة بمستوياتها المختلفة.

خالدة بن تركي

اختلفت المفاهيم والصور لكن الاتفاق حول تعريفه الاقتصادي قائم كونه يدور حول استخدام الأموال لتحويل منفعة عامة إلى منفعة خاصة سواء كانت السيولة عقار أو سيارات ما يعني تحويل منفعة عامة إلى خاصة وهي ليست كما هو متعارف عليه حتى بالنسبة لمجموعة تملك مؤسسة خاصة وتستفيد من مشروع خاص في ظل تقدم احد الأشخاص وحول الشيء إلى نفسه يصبح اللامر في إطار الفساد .هذا ما قاله الخبير الاقتصادي الدكتور عبد الرحمان عية خلال فتح فضاء للنقاش حول الوضع الاقتصادي للبلاد في ظل الأزمة السياسية .

يستند اليوم في محاربة الفساد بمستوياته المختلفة يقول الدكتور عبد الرحمان عية إلى القانون 06.01 الذي تحدث عن الأمر وكيفية التعامل معه حتى عندما يتعلق بالأجانب الذين يدرجون في إطار محاربة الفاسد في الجزائر ، مشيرا أن الآفة عالمية وليست في الجزائر والفساد على مستوى العالم يكون منتج على غرار الفايسبوك وتناوله لهذه القضايا التي حققت من خلالها الشركة أرباح كبيرة ، غير أن الفساد في الجزائر هو» فساد فاسد» وهو استخدام لأموال الريع.

أوضح الدكتورأن الاقتصاد الريعي في النظرية الاقتصادية يقول بالعدالة في توزيع الثروة خاصة عندا يستمد الاقتصاد ثروته من الريع التي تستلزم عدالة في التوزيع لكن بأموال الريع يتم إفساد المال الفاسد الذي عادة ما يخلق فرق في الطبقات الاجتماعية ما يعني وجود طبقتين طبقة ذات ثراء فاحش وطبقة تعيش الفقر وكذا خلق الاحتقان الاجتماعي والظلم الاجتماعي ورؤية ظواهر اجتماعية وليدة الوضع على غرار الحرقة .

وبخصوص أوجه الفساد أكد الدكتور أنها تكمن في الأول على مستوى الصفقات العمومية الغير معلومة للجميع بالنظر إلى صعوبتها وتعقيدها من حيث الجانب القانوني والإجرائي والأثر المالي وكذا بعض النزاعات ، مشيرا أن 80 بالمائة من أثرياء الجزائر اكتسبوا الثروة نتيجة المال الفاسد والصفقات العمومية وكذا التعثر في إرجاع الديون التي قدمتها البنوك خارج قروض الاستهلاك الممنوحة لوكالة «اونساج «ولكن عن قروض الاستثمار ذات الأموال الكبيرة – يضيف الأستاذ –

في سياق الفساد وتحويل رؤوس الأموال قال عية انه يتم من خلال ترك الدينار والتوجه للبنك المركزي لأخذهم بالعملة الصعبة وتحويلهم للبلد المستثمر وكذا تضخيم الفواتير الذي يعتبر من العوامل الأساسية للفساد ،وهو غير مقتصر على الاستيراد وانما حتى في التصدير و التهرب الضريبي وهو مشكل كبير في الجزائر ، موضحا أنها ليست الضرائب الغير مدفوعة وانما التهرب الضريبي كون الضرائب غير مدفوعة معروفة ومعلن عنها من طرف مدير الضرائب الذي قال أنها بلغت بالإجمال 1200 مليار دينار جزائري «تهرب ضريبي « و 8 ألاف رأسمال و 4 ألاف العقوبات .

واختتم عية في الأخير حديثه بالتقدير المالي للفساد بقوله «» لا يمكن إعطاء رقم دقيق حول الفساد وكذا رقم دقيق حول التهرب الضريبي بل يمكن إعطاء رقم دقيق حول عدم التحصيل الضريبي لانه معلوم وبالتالي فالفساد لا يمكن له أن يظهر آو يقيم «

ضيف «الشعب»

شركاؤنا الأجانب ملتزمون بتعهداتهم

الجزائر قادرة على إحداث طفرة في مؤشر النمو

بدا أمس الخبير الدولي مبارك مالك سراي متفائلا جدا بآفاق الاقتصاد الجزائري، على ضوء المعطيات الايجابية داخليا وخارجيا، التي تسمح بالمضي قدما نحو إرساء قواعد عمل جديدة، وإعداد أرضية نشاط حديثة متكيفة مع التطورات الراهنة، كوننا اليوم في منعطف حاسم لتصحيح وتعديل أوضاعنا، مما سبق من ممارسات سلبية أثرت تأثيرا مباشرا في منظومتنا المالية، النقدية والتجارية إلى درجة أقلقت جميع الغيورين على هذا الوطن، وتساؤلاتهم المرهقة التي تلاحقهم في يومياتهم، كيف نسترجع كل تلك الأموال سواء المنهوبة أو المهربة؟ نقاش ثري كان «ضيف الشعب» على موعد معه.

جمال أوكيلي

التفاؤل الذي أبداه سراي ليس عفويا، أو إعتباطيا أو قل ظرفيا يحاول من خلال التوقع في السياق الراهن، وإنما نابع من حقائق ساطعة لاغبار عليها تترجم إدراك الرجل الكامل لتحديات واقع آفاق المرحلة.

وهكذا لمس سراي لدى شركاء الجزائر في الخارج إحترامهم الكامل لهذا البلد، وإلتزامهم بكل التعهدات الثنائية على أكثر من صعيد، خاصة في جانب المال والأعمال، واستعدادهم لترقية هذا التعاون إلى مستويات أخرى، بعد ملاحظاتهم بأن مسار الحراك السلمي واصفين إياه بـ «الممتاز» رسخ لديهم فكرة أساسية مفادها الطابع الهادئ غير المضر بالمصالح الاقتصادية للبلد.

وهذه الميزة النادرة في مثل هذه المواقف الاستثنائية هي التي أعطت ضمانات قوية، وإشارات بارزة للآخر، قصد الإبقاء على الالتزامات، وقدر سراي نسبة ذلك بأكثر من 75٪ موضحا في هذا الصدد بأن هناك من يترقب الوضع فقط، في انتظار دخوله إلى الجزائر في أقرب وقت، وهناك عمل تحسيسي مع هؤلاء قصد إبراز لهم فرص الاستثمار القائمة والمفتوحة لهم، مرحبا بهم في كل وقت، ويلقون كل الإهتمام على جميع الأصعدة.

ونفى سراي نفيا قاطعا الأخبار المغلوطة التي تروجها بعض الأطراف المتربصة بالجزائر، بخصوص هذا الجانب، مشيرا في هذا الإطار أن الشركاء الذين ينتظرون سيرورة الوضع لا يرفضون أبدا دخول بلادنا بل هم على إستعداد في كل لحظة للقدوم عندنا.

ودعما لذلك فإن الجزائر قادرة على إحداث طفرة في نسبة نموها إلى سقف 5، 2 أو 3٪ وهذا في حد ذاته مؤشر غير مسبوق في رؤية الآخرين، يتوافدون علينا ذلك ممكن جدا، في حالة ماتم إصلاح قطاع الصناعة، الذي حقا أثر على المساعي الرامية إلى فتح آفاق أخرى، إذ لا تتجاوز مساهمته 4٪ ، في حين أن الفلاحة سجلت ارتفاعا قياسيا 8٪ والخدمات 6٪ مما سمح لكل المتعاملين البقاء أوفياء لتعهداتهم.

هذا التفاؤل لدى سراي يصطدم أحيانا بخوف عندما يثير الضغوطات التي تمارسها فرنسا محاولة منها تغيير مسار الحراك باتجاه آخر.

وهنا نجد الخبير منغمسا في تفكير لا ينتهي يكشف حقا سعي البعض إلى الإلتفاف حول إرادة التغيير، وهذا باستهداف فئة الشباب.

ولم يكتف سراي بسرد القراءة الاقتصادية منها المالية والنقدية لخلفية الحراك وإنما في كل مرة يجدد تخوفا من التدخلات الأجنبية بالرغم من رفضها القاطع من طرف الشعب الجزائري وقواه الحية، وطلائعه الوطنية، كون هناك 4000 شركة أجنبية تستنزف أموال الجزائريين بالعملة الصعبة وبالرغم من ذلك فإنه خلال 5 سنوات سيسترجع اقتصادنا عافيته كاملا.

أكّد على دعم الجانبين المؤسساتي والقانوني لمواجهة الفساد

سرّاي: 150 مليار دولار هُرّبت في ظرف 5 سنوات

للفساد علاقة وثيقة بضعف مؤسسات الرقابة من جهة ومن جهة أخرى عدم مواكبة القوانين وصرامتها دون الوقوع في فخ البيروقراطية السلبية، ناهيك عن المعضلة الأخلاقية واستباحة أموال الغير وتهريبها بمختلف الطرق غير الشرعية. هي خلاصة رأي ضيفَيْ «الشعب»، الخبيرين الاقتصاديين مبارك مالك سرّاي وعبد الرحمن عيّة ، بخصوص علاقة الضبابية في حركة الأموال، واهتزاز المنظومة البنكية وضعفها، ورضوخها لمختلف الضغوط، بما في ذلك البنك المركزي.

أسامة إفراح

في إجابته عن سؤالنا حول العلاقة السببية بين تراجع قطاع البنوك وتنامي ظاهرة الفساد، خصوصا مع اتساع رقعة السوق الموازية والاستعمال الكثيف للأموال في شكلها الورقي، وغياب إمكانية تتبّعها وبالتالي مراقبتها، تحدث المستشار الدولي مبارك سراي عن وجود 150 مليار دولار تمّ تهريبها خارج الجزائر في ظرف 5 سنوات، وبطرق مختلفة.

واعتبر سراي أنه توجد نقاط يجب الإشارة إليها أولا: النقطة الأولى هي المؤسسات التي تراجع أداؤها وتجاوزها القانون، والجانب الثاني هو القانون وتنظيم المجال، وإذا كان القانون لا يساير التطورات فإنه سيصير عاملا معرقلا، إذن فالمرض هنا هو مؤسساتي وقانوني، أما فيما يتعلق بالأشخاص، فإن الشخص الذي لا يكون محميا بالقانون لا يكون قادرا على مواجهة الضغوط التي تمارسها اللوبيهات على سبيل المثال.

«لذلك فإن ما يجب أن نقوم به الآن هو الاهتمام بالجانبين القانوني والمؤسساتي، وأن نعمل على سد الثغرات القانونية إن وجدت»، يقول سراي، الذي حذّر من التسرّع في إصلاح المنظومة الاقتصادية، وأكد أن الأولوية هي للنهوض بالمؤسسات، على غرار البنك المركزي الذي هو ركيزة اقتصاد أي دولة وعموده الفقري، ومحافظ البنك المركزي لا يخضع لأية سلطة مهما علت.

بالمقابل، تعرّض محافظ البنك المركزي عندنا لضغوط ورغم أنه قدم تحفظات وملاحظات على الكثير من الإجراءات والقرارات التي لم يكن قابلا لها إلا أنه رضخ في النهاية: «لو كان القانون أكثر صرامة لما وقع بنك الجزائر في فخ طبع الأموال.. لقد قمنا بالتنبيه من طبع الأموال، ولكن لم يستمع أحد إلينا».

واقترح سراي إبرام عقود دولية قوية وإشراك المستثمرين الأجانب في تسيير ومراقبة المشاريع التي يشاركون فيها، فالتسيير مع الأجنبي أمر مقبول ويكون هنالك تقاسم للمخاطر، وهو من الحلول التي تمكننا من الحفاظ على نسبة نمو من 4 إلى 5 بالمائة، وتخلق مناصب عمل كثيرة.

وأضاف ساري أنه في مقابل النجاح في إنشاء بنية تحتية، اعتبر سراي أن النمو الاجتماعي هو الذي فشل فيه النظام السياسي في العشريتين الأخيرتين، ولاحظ أنه تمّ التخلّي عن المورد البشري الذي تزخر به الجزائر، والذي لم تتمّ رسكلته وتكوينه، وشدّد في هذا الصدد على التكفل بتكوين مئات الآلاف من الشباب الذين خرجوا في الحراك الشعبي.

وبعد أن أشار إلى وجود 5 مؤسسات رقابة ولكنها مقيدة، ولها مهمات رسمية غير أنها لا تطبقها، انتقد سراي بشدة البرلمان بغرفتيه؛ أي المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، فالبرلمانيون لا يمارسون دورهم الرقابي، ولا يطالبون بالتحقيق في الحالات محل الشبهة. فيما رأى أنه من الصعب جدا تقفي القروض الاستثمارية، لأن المشروع الذي استفاد صاحبه من القرض لا ينجح في بعض الأحيان، وذلك لأسباب وظروف متعددة، ولهذا السبب يتم التسامح معه.

وجدّد سرّاي مطالبته بإشراك الخبراء الاقتصاديين والماليين في جميع القطاعات، للكشف عن مساعي الفساد وتحويل القضايا إلى القضاء.

من جهته، اعتبر عية عبد الرحمن، الأستاذ بجامعة تيارت، أن الجزائر هي من أكثر البلدان التي تعتمد على التتبّع والتقفّي فيما يتعلق بالوثائق، فمن أجل تنفيذ عملية بسيطة قد نحتاج في عديد الأحيان إلى وقت معتبر. إذن فالتقفّي المادي إذا صح التعبير موجود بل وقد يتحول إلى عيب إداري وشكل من أشكال البيروقراطية، وكلما ظهر مشكل، بدل أن يُحلّ بطريقة ذكية، فإننا نختار حلا بيروقراطيا.

تكنولوجيا الإعلام والاتصال متاحة، وكمثال على ذلك، لمواجهة الفساد الكبير في مجال السكن، اقترح عبد الرحمن أن تنشر وزارة السكن قائمة المستفيدين والعفو عن من يملك 5 سكنات على الأكثر، فإن ذلك سيقضي على الأزمة في هذا القطاع. نفس الاستعمال لوسائل الاتصال هذه يمكن اعتماده في مسألة الصفقات، كما أن القانون يحمي من يكشف معلومة عن الفساد، ويعطي الحق للإعلام بكشف قضايا الفساد.

رفع العوائق من شأنه زرع الثقة مجددا بين البنوك والمواطن

الرهان على سلمية الحراك و نمو بنسبة 2.5 ٪ في 2019

توقع الخبير الاقتصادي الدولي والمستشار السابق بالأمم المتحدة مالك سراي، أن يسجل الاقتصاد الجزائري نموا بنسبة 2.5 بالمائة سنة 2019 مقابل 1.5 بالمائة سنة 2018 حسب التقرير الأخير للديوان الوطني للإحصائيات، مراهنا على سلمية الحراك الشعبي بالتنسيق مع الجيش الوطني الشعبي، من خلال إحداث إصلاحات عميقة في شتى المجالات.

عزيز.ب

أوضح المستشار السابق لرئيس الجمهورية الذي نزل، أمس في فضاء «ضيف الشعب» انه ليس متخوفا بتاتا من الوضع الاقتصادي الحالي، بناء على المعطيات الراهنة، ، مستدلا على كلامه بتطور الإنتاج الزراعي وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية، فضلا عن تحسين مستوى الخدمات.

وأثنى سراي في هذا الصدد، على حجم المشاريع الكبرى التي أطلقتها الحكومة خلال السنوات الأخيرة، ومنها ما تم إطلاقه مؤخرا، خاصة ما تعلق بالقطاعات الإستراتيجية كالقطاع الطاقوي الصناعي والحديد والمناجم والفوسفات والبتروكيمياء، وكذا مشاريع الإسمنت التي بدأت تؤتي أكلها من خلال تصدير أولى الشحنات للسوق الإفريقية في الفترة الأخيرة، مستشرفا تحسن الوضع الاقتصادي مستقبلا، بحكم نشاط هذه المشاريع والمداخيل المتوقع أن تدرها على الاقتصاد.

كما دعا رئيس مكتب «الجزائر – استشارات دولية» الجميع إلى الإهتمام كل بعمله، لاسيما في القطاع الصناعي، تجنبا لانهيار الاقتصاد الوطني وارتفاع نسبة البطالة والذي لن يتأتى، حسبه، إلا بالحفاظ على مستوى الإنتاج.

ضرورة توطيد العلاقة بين الجيش وشباب الحراك

فالإصلاحات الواجب القيام بها، حسب مالك سراي تتعلق بعدة جوانب، وتتطلب خصوصا إعادة النظر «في حوالي 2000 قانون، وهو ما يتطلب، حسبه، تجنيد الاختصاصيين في المجال القانوني، بالنظر إلى أن القضاء على الفساد الذي انتشر بطريقة كبيرة وسط الهرم مهمة صعبة، لأن أوجه الفساد تعددت من بيروقراطية، جهوية، محسوبية، رشوة، سرقة، تضخيم الفواتير...إلخ، مثلما ذكر به.

كما طالب سراي البنوك برفع عوائق المبادرة التي يلقاها الزبائن، فيما يخص فتح الحسابات أو الإيداع والتحويل قصد استعادة الثقة بين المصارف والمواطنين وذلك دون إعفاء المصارف من اتخاذ إجراءات الحيطة والحذر. وفي الأخير رافع ضيف «الشعب» على أهمية توطيد العلاقة أكثر بين الجيش الوطني و الشعبي و شباب الحراك مؤكدا أنها الوصفة التي يمكن من خلالها تحقيق كل المطالب و التطلعات.

الشعب
الدبلوماسي
11 الأربعاء 24 افريل 2019 م الموافق لـ 18 شعبان 1440 هـ العدد 17931

الأستاذ عربي بومدين في حوار «الشعب»:

الشعوب العربية تعلّمت الدّرس ولن تعيد فصول «الرّبيع الدّموي»

السلمية
تجربة جزائرية تحت الضوء

الأستاذ زاوي رابح لـ«الشعب»:
هناك من يجرّ ليبيا للاحتراب الداخلي بقصد التدخّل الخارجي
توافق القوى الكبرى على دعم حفتر يعزّز الخيار العسكري
تسوية الأزمة بيد الليبيين والتدويل سيُدخل المنطقة في دوامة

سيدلي بإجابته على مطالب حركة السترات الصفراء
ماكرون يقامر بمستقبله السياسي هذا الخميس

كلمة العدد
مأدبة اللّئام

فضيلة دفوس

من الصّعب استيعاب ما يجري في الشّقيقة ليبيا، أو تكهّن ما سيؤول إليه وضعها بعد أن تعدّدت الأيدي العابثة بأمنها، وهي في واقع الأمر ليست أيدي أبنائها المتصارعين على السّلطة فقط، وإنّما أيدي دول كثيرة تتنافس فيما بينها وتتسابق ليكون لها موطئ قدم على الأرض الليبية التي تنام على ثروات لا تنضب.

بالتأكيد، لن نضيف جديدا عندما نقول بأنّ التدخلات الخارجية هي في الغالب ما يصنع الأزمات ويشعل الحروب، والتوجّه نحو تأزيم الوضع بليبيا وجرّها إلى الاحتراب الداخلي، تجلّى واضحا منذ البداية، أي منذ أن أعطيت الأوامر لحلف « الناتو» بدكّ أرض شيخ الشهداء عمر المختار قبل ثماني سنوات بمبرّر ظاهري هو الإطاحة بالنظام السابق، وهدف خفيّ يتحدّد في زعزعة استقرار هذه الدولة ذات الموقع الجغرافي الاستراتيجي والثروات النفطية الهائلة.

وطبعا ساعدت الفوضى الأمنية التي سادت ليبيا منذ ذلك الحين، على إطلاق سباق محموم بين مجموعة من الدول لبسط هيمنتها هناك مستعملة كل ما يمكنها من وسائل، بما فيه تشكيل المليشيات وتسليحها، والزجّ بالإخوة الفرقاء في أتون صراع دموي نراه للأسف الشديد يتحوّل إلى حرب أهلية حقيقية.

والمفارقة العجيبة، أنّ الدول التي ظلّت ترافع للحلّ السياسي السّلمي في ليبيا، وتصدح به صباح مساء، هي ذاتها التي نراها في مجلس الأمن الدولي، تعترض على أيّ قرار يدعو لوقف التصعيد العسكري الذي يفرضه زحف المشير خليفة حفتر على العاصمة طرابلس، بل والأمر المثير للعجب، أن الدول الكبرى التي ظلّت طول الأعوام الثمانية الماضية تتقاذف ورقة الفيتو فيما بينها لتباين مواقفها حول الأزمة السورية، نراها اليوم تقف في صفّ واحد وراء حفتر، وتتبنى نفس الموقف الداعم لعمليته العسكرية.

لأوّل مرّة إذن، نسجّل تجانسا وتوافقا في الموقفين الرّوسي والامريكي حول أزمة معيّنة، ما يعني أن حفتر لم يتحرّك غربا بمحض إرادته، وما يجري في العاصمة الليبية من تصعيد أمر مقصود الهدف منه الزجّ بالبلاد في صراع دموي بهدف إيجاد المبرر والذريعة للتدخل العسكري الخارجي، وقد حذّرنا في الكثير من المرّات من أن بؤرة التوتّر القادمة بعد سوريا قد تكون ليبيا لا قدّر الله.

يبقى في الأخير أن نتساءل عن موقف الأمم المتحدة من كل ما يجري في ليبيا، ونطرح أكثر من علامة استفهام عن إصرار فرقاء ليبيا على الانزلاق إلى حرب أهلية ستحرق البلاد والعباد، وغفلتهم عما يحاك ضدّهم من مؤامرات؟.

حوار

الأستاذ عربي بومدين في حوار «الشعب»:

الشعوب العربية تعلّمت الدّرس ولن تعيد فصول «الرّبيع الدّموي»

النخب مطالبة بلعب دورها في التغيير

رفض السيد عربي بومدين، أستاذ العلوم السياسية بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف في حواره مع «الشعب»، اعتبار ما يجري من حراك في الجزائر والسودان بأنه الجولة الثانية مما يسمى بـ«الربيع العربي»، وحاول الغوص في أسبابه ومآله، مشيدا بسلميته التي قال إنها عامل قوة وحماية من أي انزلاق.

وأشار الأستاذ بومدين، إلى أن مرافقة الجيش للانتقال السياسي، أمر مقبول على أن تلعب النخب دورها في ضمان هذا الانتقال، وحذّر بشدّة من الاختراق الخارجي، مختتما بالتأكيد على أن المرحلة تتطلب حلولا توافقية مصدرها الإرادة الشعبية للخروج إلى بر الأمان.

حوار: فضيلة دفوس

«الشعب، ما يجري منذ أشهر من حراك في بعض الدول العربية، يصفه البعض بـأنه الجولة الثانية مما يسمى بـ«الربيع العربي» ما مقدار الحقيقة في هذا الكلام؟

الأستاذ عربي بومدين: إن الحالة الجزائرية والسودانية شكّلت الاستثناء في لفيف التغيير الذي عرفته الدول العربية قبل ثماني سنوات، حيث استطاع النظامان احتواء هذه الموجة بنهج خيار الاصلاحات السياسية المدروسة، والاستجابة النسبية للمطالب الشعبية، وقد ساهمت عديد العوامل في تجنّد فعل الاحتجاج بهذه الدول أبرزها العوامل الاقتصادية في الحالة السودانية، والسياسية في الحالة الجزائرية.

ومن التوصيف المتعلق بأن ما يجري هو الجولة الثانية من «الربيع العربي»، فأنا لا أتوافق مع هذه الرؤية نظرا لخصوصية فعل الاحتجاج في الدولتين، لكن لدي بعض التفصيل في أنماط المطالبة بالتغيير في الحالتين: الحراك الجزائري ينتمي لجيل متقدم من الفعل الاحتجاجي في أشكال التحوّل والتعبير نتيجة الخبرة والتراكمية التاريخية، فقد شهدت الجزائر ربيعها بحسب جموع الجزائريين في مظاهرات أكتوبر 1988، فضلا عن مشاركة جميع أطياف المجتمع، بالإضافة إلى السلمية والمطالب السياسية المحدّدة، والتنظيم المحكم للمسيرات، وحتى استقالة ومغادرة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة كانت دستورية ولم تكن مغادرته للسلطة بمثل ما حصل في مصر أو تونس أو اليمين أو ليبيا.

أما الحراك السوداني فأعتقد أنه يحمل بعض خصوصيات «الربيع العربي» ودلالة ذلك نمط التحوّل والتعبير المتصف بالعنف والعنف المضاد، حيث شهدت الاحتجاجات سقوط عدد كبير من الضحايا، بالإضافة إلى المصير الذي لقيه الرئيس السوداني السابق المشير عمر البشير، والزج به في السجن لمحاكمته، والأكثر من ذلك هو نمط انتقال السلطة الذي جاء عبر انقلاب عسكري في 11 أفريل2019، ليتولى المجلس العسكري الانتقالي السلطة في السودان.

عنصر السلمية يشكّل عامل قوة

ما ردّكم على من يقول بأن سلمية الحراك يترجم تعلم الشعوب التي تخوضه الدرس جيدا، مما آل إليه الوضع بالدول التي نشدت التغيير قبل سنوات فوجدت نفسها تغرق في أزمات دموية عويصة؟

•• أعتقد أن سلمية الحراك تتوقف على عاملين أساسين: العامل الأول متعلّق بالفاعل المُعترض ورغبتـه في التعبير السلمي، والعامل الثاني متعلّق بصفة كبيرة بالجهة أو السلطة المعترض عليها، واستجابتها وتفاعلها مع الحراك.

في الحالة الجزائرية، أرى أن هناك وعيا كبيرا تشكّل لدى المجتمع والمحتجين بعنصر السلمية التي تمثل عامل قوة لحدّ الآن، هذا الوعي تشكّل نتيجة سببين: الأول مرتبط بالخبرة التاريخية، حيث خبر الجزائريون مثالب عدم الاستقرار والعنف في مرحلة التسعينيات، والسبب الثاني يرتبط إلى حدّ ما مع ما ورد في سؤالك، وهـو ما ظهـر في شعارات المحتجين «الجزائر ليست سوريا، نريد التغيير لبناء الوطن»، «لا للتدخل الأجنبي» وغيرها، وفيما يتعلّق بالتعامل مع الاحتجاجات فإنّها تمّت بطريقة احترافية ماعدا بعض الاستثناءات، وذلك بفعل الخبرة التراكمية للأجهزة الأمنية في تعامل مع هذه الخارجية في كل حدث يرتبط بحالة عدم الاستقرار في البلدان العربية، وهي مسألة كثيرا ما تستغلها الأنظمة لخلق تهديد وجودي لدى المخيال الاجتماعي والشعور النفسي لدى المواطن العربي لتبرير البقاء أو التكيّف والاستمرار في السلطة، مع ذلك لا يمكن نفي دور العامل الخارجي كفاعل مستثمر في الأزمات البنيوية التي تعاني منها الدول العربية، وتتعلّق أساسا بالانسداد السياسي وعدم التداول السلمي على السلطة، فضلا عن الضعف والهشاشة الاقتصادية، وتفكك النسيج الاجتماعي والثقافي بفعل الممارسات السلطوية على أساس أن التنمية هي المدخل الأساسي لتحقيق الأمن والاستقرار، وعليه فإنّ منطلقات الحراك في الجزائر والسودان هي ذات منشأ وطني داخلي، ولكن هي في مرمى الاستثمار والاختراق.

السلمية

تجربة جزائرية تحت الضوء

لا استقرار دون بناء دولة الحق والقانون

لماذا يستقر كل العالم وتهتز بلاد العرب، ولماذا عجزت هذه الأخيرة عن بناء دول مستقرة مزدهرة بالرغم من أنها تنام على ثروات لا تنبض؟

•• لا شكّ أن الأمر لا يخرج عن سببين يتعلقان بالجانب السياسي والاقتصادي، فالدول العربية مشكلتها في ثنائية الاستبداد والحرية، فهي تمنح الحرية والأمن مقابل الاستقرار، وهذا خطأ كبير في ممارسة الحكم والسلطة، بالإضافة إلى غياب المؤسسات، وانتشار ظاهرة الفساد الذي انتقل من فساد الأشخاص إلى الفساد المؤسس وتحوّل إلى ثقافة راسخة، وفي الشقّ الاقتصادي فإن غياب العدالة الاجتماعية وضعف توزيع الثروة، وضعف الأداء الاقتصادي مسببات مزمنة ترهن إلى حد كبير مسألة الاستقرار والبناء. ولعل النقطة المحورية في رأينا تتعلق بتضييق فضاء الحرية، فكلما كانت هناك حرية أمام الشعوب كلما أدّى ذلك إلى تحقيق الازدهار والنمو. وعليه فإن التحدي الكبير هو إيجاد آليات عملية للخروج من حالة التخلف السياسي والاقتصادي، ولن يكون ذلك إلا ببناء المؤسسات ودولة الحق والقانون.

هل يمكن للبلدان العربية أن تخرج من حالة عدم الاستقرار هذه، وكيف السبيل إلى بناء دولة قوية لا تبعث اليأس في قلوب شعوبها؟

•• الخروج من حالة عدم الاستقرار في المنطقة العربية لا تتمّ وفق مقاربة إصلاح تجميلية أو ظرفية، بقدر ما تتصل بإيجاد مقاربة جديدة للأمن قائمة على الأمن الإنساني من خلال تحرير الفرد من الخوف والحاجة وحماية كينونته من خلال الحماية والتمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

النظم العربية القائمة على تضخيم الأجهزة الأمنية، تجاهلت مقاربة الأمن الإنساني وركزت على مقاربة قائمة على أمن الدولة والنظام، التي أدت في نهاية المطاف إلى إنتاج علاقة سلبية مع المواطنين والتعرّض لحقوقهم ولأمنهم الإنساني. وتتصرف عملية الاصلاح بالضرورة إلى إصلاح القطاع الأمني والقضاء ونظام العدالة، وتمسّ بالضرورة أيضا الحاجة إلى صياغة عقد اجتماعي جديد، والعمل على إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع ضمن رؤية شاملة تجعل الفرد محور أي عملية سياسية أو أمنية، بما يخدم أمنه في إطار يضمن له التفاعل والمشاركة من خلال التمكين للمجتمع المدني. وعليه فإن بناء دولة قوية لا تبعث على اليأس في قلوب شعوبها يجب أن يكون بعيدا عن منطق تقديس الأشخاص ليشمل أولوية الكفاءة والقيمة المضافة.

مسؤولية المؤسسة العسكرية

بالرغم من انتقادات البعض، فقد أظهرت مؤسسة الجيش روح مسؤولية كبيرة في دعم مطالب التغيير التي رفعتها الشعوب الراغبة في إقامة أنظمة ديمقراطية حقيقية، ما قولكم؟

•• الحكم على هذا الموضوع مازال مبكرا في الحالتين الجزائرية والسودانية نظرا لخصوصية وأدوار المؤسسة العسكرية في هذه الدول منذ الاستقلال وبناء الدولة الوطنية، واعتبارها المؤسسة الوحيدة التي مازلت تتمتّع بقبول شعبي واسع في المخيال الاجتماعي العربي، لكن أشير إلى دور الجيش في الحراك الجزائري.. أعتقد أن مؤسسة الجيش تطوّر خطابها في الاستجابة مع دعوات التغيير تدريجيا، وتكيّفت إلى حدّ كبير مع مجريات الحراك، وأصبحت تتصرف بعقلانية ترجع إلى البنية السوسيولوجية، حيث يتكون الجيش الجزائري من عموم المواطنين، فضلا عن عمليات تحديث تمت داخل المؤسسة العسكرية من خلال العمل على الاحترافية وتطوير كفاءة الجيش، وأخيرا ما تعلّق بالعامل الخارجي، حيث تحاول مؤسسة الجيش الالتزام بالمعايير الدولية، والتصرّف وفق واجباتها الدستورية لدرء أي مبرّرات لتدخلات خارجية قد ترهن مستقبل الدولة.

بالمقابل في الحالة السودانية ومنذ بداية الأحداث، أصدر الجيش بيانين يدعم فيهما قيادة النظام الحاكم، وهذا نظرا لعاملين: أولا: علاقته مع كبار ضباط المؤسسة العسكرية وجهاز الأمن القائمة على الثقة المتبادلة التي عمل البشير على ترسيخها طيلة فترة حكمه، ثانيا: اعتماده على ما يعرف بقوات الدعم السريع (تعرف سابقًا بالجنجويد)، التي تدين بالولاء له، بالإضافة إلى الانقلاب العسكري الذي أنهى حكم عمر البشير، وعليه فإن مسألة تمدين السلطة وتحقيق رغبة الشعوب في إقرار الديمقراطية مازال طرحا قابلا للاختبار، وهو ما ستجيبنا عليه الأيام في مسار التطوّر السياسي بالجزائر وخاصة بالسودان.

دور النخب في الانتقال السياسي

كيف تتصورون مآل الوضع في السودان والجزائر، وهل تصل عجلة التغيير إلى هدفها؟

•• فيما يتعلق بمآلات الوضع في السودان أعتقد أن مساعي التغيير الجذري لن تتحقق بسرعة كبيرة وبالصورة التي نتصور، وفي اعتقادنا، عجلة التغيير في كلا الدولتين ستصل على الأقل لتغيير بعض الممارسات السلطوية من خلال فتح المجال بصفة أكبر أمام حرية التعبير، والمشاركة الشعبية، ويمكن الاشارة الى أن الحالة الجزائرية ستأخذ نموذج الانتقال من خلال الحفاظ على مدنية الدولة، أما التجربة السودانية فهي مرشحة الى انخراط الجيش في العملية السياسية على الرغم من مطالب الاتحاد الافريقي بضرورة تسليم السلطة إلى المدنيين، مع ذلك أعتقد أن مسألة التغيير السياسية في الدولتين لن تلعب الدور الكبير في ضمان الانتقال السياسي.

توافق سياسي بمرافقة المؤسسة العسكرية

هل من مخاطر تحوم بالحراك وكيف يمكن تفاديها إن وجدت؟

•• المخاطر التي تحوم على هذا الحراك هي طبيعية ومرتبطة بتعقيدات الانتقال والمراحل الانتقالية التي تكون صعبة، خاصة في النظم السياسية العربية، وعليه يمكن الإشارة إلى جملة المخاطر في: الحالة الجزائرية يمثل بطء الاستجابة للمطالب الشعبية عنصرا سلبيا قد يطيل عمر الأزمة ويؤدي إلى نتائج عكسية، يمثل الخروج عن الإطار الدستوري انحرافا خطيرا قد يرهن مستقبل البلاد السياسي، وعليه لا بد من التوافق السياسي في المرحلة القادمة مع مرافقة وبالشراكة مع المؤسسة العسكرية، قد يمثل عنصر عدم التأطير عامل ضغف للحراك الشعبي في الجزائر، وعليه لا بد من افراز قوة دافعة تفاوض باسمه.

أما في الحالة السودانية، فإن الحراك يواجه شبح عودة الظاهرة العسكرية، وقد تطول الفترة الانتقالية، ما قد يؤدي إلى تحديات كبيرة تواجه مأسسة السلطة المدنية. وعليه فإن المرحلة تتطلّب حلولا توافقية بعيدا عن الحسابات الايديولوجية والسياسوية الضيقة للخروج إلى بر الأمان وبناء عملية سياسية أساسها ومصدرها الإرادة الشعبية في ظلّ عالم معولم يتطلب بناء سياسيا واقتصاديا لمواجهة الكبار.

سيدلي بإجابته على مطالب حركة الستر ات الصفراء

ماكرون يقامر بمستقبله السياسي هذا الخميس

يقدم الرئيس الفرنسي إمانويل ماكرون، غدا الخميس، أجوبة طال انتظارها، للرد على مطالب «السترات الصفراء». بينما شرعت الأخيرة في التحضير لأسبوع «الحسم» بتنظيم التظاهرة الأكبر على الإطلاق، موحية بذلك أنها ترفض مسبقا ما سيأتي به ماكرون.

حمزة / م

باشر قادة حركة «السترات الصفراء»، تحضيراتهم للتظاهر في السبت الرابع والعشرين، وبعده المظاهرة الأضخم على الإطلاق في الفاتح ماي، المخلد للعيد العالمي للعمال.

وأطلق مختصون على حركة السترات الصفراء في فرنسا، بـ«ثورة المنسيين»، في إشارة إلى الطبقات الاجتماعية البسيطة التي أنهكتها الظروف المعيشية وغلاء الضرائب وقلّة فرص العمل.

وانطلقت الاحتجاجات بشكل رسمي في 17 نوفمبر، حيث نـزل إلى شوارع كـل المدن الـفـرنسية أزيد 235 ألف متظاهر مرتدين سترة صفراء، والتي تدل على «لفت الانتباه»، في محاولة إلى توجيه رسالة قوية إلى السلطة الحاكمة حتى تكفّ عن تجاهل هذه الفئات من المجتمع، والتفكير فيها عند محاولة إقرار أية إجراءات اقتصادية.

وأشعلت الزيادات الضريبية على الوقود التي أقرها الرئيس الـفـرنسي إيمانـويـل ماكرون، ضمن برنامج الإصلاح البيئي، الذي جاء تنفيذا لفحوى اتفاق باريس حول المناخ.

ومـع تمسّك مـاكـرون، بـتـلك الخيـارات، ارتـفـعـت حـدة المظـاهـرات إلى أن تحوّلت إلى أعـمـال عـنـف ضـربـت قـلب العاصمة باريس وبالأخص قوس النصر.

وفي أواخر ديسمبر 2018، أعلن الرئيس الفرنسي، «حالة الطوارئ الاقتصادية والاجتماعية في كامل التراب الفرنسي»، وأوقف الزيادات الضريبية في خطوة نحو الوراء، لم تطفئ غضب السترات الصفراء، وأعلن عن رفع الأجر القاعدي بـ100 أورو.

وفي 15 جانفي الماضي، إنطلق «الحوار الوطني الكبير»، الذي باشره الرئيس ماكرون لمدة شهرين كاملين، متخذا من رؤساء البلديات الناطق الرسمي باسم المواطنين.

وفي منتصف مارس الماضي، انتهى الحوار وبدأت مدة الشهر التي تؤهل بها ماكرون للردّ على مطالب «السترات الصفراء» بشكل نهائي.

وكان مقررا أن يلقي الرئيس الفرنسي خطابه منتصف الشهر الجاري، لكن اضطر لتأجيله بسبب حريق الكاتدرائية.

استمرار ثورة البؤساء

مشاعر الحزن على احتراق الكاتدرائية، التي عمت فرنسا، لم تمنع «السترات الصفراء» من التظاهر للسبت الـ 23 توالها، حيث خرجوا في مختلف المدن الفرنسية، و49ألف منهم في العاصمة باريس لوحدها.

وساهمت تبرعات أغنياء فرنسا، لإعادة ترميم الكنيسة الشهيرة، في تأجيج مشاعر الطبقات الضعيفة، الذين تساءلوا على مواقع التواصل الاجتماعي «لماذا لم نر سخاء أغنياء فرنسا مع بؤسائها».

ومن أبرز الأسباب التي دفعت «السترات الصفراء» إلى التمسّك بالشارع، قيام الرئيس الفرنسي فور تنصيبه بإلغاء الضريبة على الثروة، والتي كانت تدر على الخزينة العمومية 4 مليار أورو سنويا.

وتمسّك ماكرون في رسالة الحوار الوطني الكبير بعدم التراجع عن إلغاء هذه الضريبة، بحجة «أنها تكبح من يملكون طاقات الاستثمار والإنتاج».

وشهد السبت الماضي، أحداث عنف بين المتظاهرين والشرطة، وجرى اعتقال أزيد 227 شخص، بتهمة إثارة الشغب.

التعامل بالإحصائيات

تعامل الشرطة مع المحتجين، أثار استهجان قادة «السترات الصفراء»، واعتبر إيرك دروي أن «حملة الاعتقالات الواسعة مجزرة»، داعيا إلى الاستعداد «من الآن إلى الفاتح ماي»، المصادف للعيد العالمي للعمال.

وفي وقت يطالب السترات الصفراء بتحسين القدرة الشرائية وتقليص الضرائب وتوفير مناصب الشغل، وضمان الديمقراطية التشاركية، تتعامل الحكومة الفرنسية، معهم بتجنيد أزيد من 60 ألف شرطي كل سبت، وتقديم إحصائيات عن عدد المشاركين في المسيرات ومحاولة تدليله.

لكن اللعب على محاولة تقزيم التظاهرات لم يفلح ولازال محتجو «السترات الصفراء» ينزلون إلى الشوارع، أسبوعيا ولم تثنهم عن ذلك الأحداث الوطنية الكبرى مثل أعياد الميلاد والهجمات الإرهابية التي وقعت في مدينة ستراسبورغ ولا الحريق الهائل الذي ألحق أضرارا جسيمة بالكاتدرائية.

مستقبل ماكرون؟

وفي ظل التعبئة الجديدة للتظاهر السبت ويعده الفاتح ماي المقبلين، ما يعني رفض مسبق لخطاب الرئيس ماكرون المنتظر، غدا الخميس، تكون فرنسا قد ضيّعت فرصة أخرى لطي هذه الأزمة العويصة.

ولعلّ الخاسر الأكبر أو الرابح الأكبر، سيكون الرئيس ماكرون نفسه، إذ أن الإجابة التي سيقدّمها للطبقات الاجتماعية التي شعرت مطولا بالتهميش والنسيان، ستحدّد ما إذا كان بالإمكان احتواء الوضع ضمن «إطاره الإقتصادي والاجتماعي»، أو الانتقال إلى معضلة سياسية تفتح النقاش حول مستقبل الجمهورية الخامسة وجدوى الذهاب نحو مراجعات دستورية للانتقال نحو نظام جديد.

ويعيب خبراء الشأن الفرنسي، على السلطات الفرنسية الحاكمة على مستوى قصر الاليزيه أو الحكومة، أنها تتولى تسيير ما هو موجود خلال كل عهدة انتخابية لمدة خمسة سنوات، ثم يأتي آخرون عن طريق صناديق الاقتراع ويتعاملون بنفس الطريقة، الأمر الذي غيّب نجاعة الأداء على المؤسسات القوية القائمة.

هذا الأمر، جعل الرئيس ماكرون، يحرص على التوضيح في جميع خرجاته أنه ورث «وضعية اقتصادية واجتماعية صعبة»، تعود إلى سنوات ماضية، ولا يتحمّل المسؤولية لوحده.

لكن الشعب الفرنسي، رأى في الرئيس الشاب، «شعورا زائدا بالعظمة»، واحتقارا للطبقات الضعيفة»، من خلال تصريحاته وخرجاته منذ توليه مقاليد الحكم في سنة 2016، ما جعله يساهم بشكل مباشر في تفجير شحنة الغضب التي خمدت طويلا.

ماكرون الذي أضعفته فضيحة ألكسندر بنالا، المقرّب جدا منه، سيلعب مستقبله السياسي في الخميس، فإذا لم تصل إجراءاته إلى عقول وقلوب الفرنسيين الغاضبين، فأول شيء سيفقده هو الفوز بعهدة انتخابية ثانية.

ومعضلة ماكرون، هو التزامات بلاده تجاه الإتحاد الأوروبي وما تفرضه بروكسل من تدابير صارمة على الميزانية، لذلك من المستبعد أن يقدّم عروضا مادية سخية ترضي السترات الصفراء.

ويسكون ماكرون على مجبرا على ابتكار إجابات يحسم فيها بين مطالب شعبه وبين التزاماته داخل المجموعة الأوروبية، ومستوقّف ذلك على تحديد الضرائب والشكل الجديد للديمقراطية التشاركية.

الأستاذ زاوي رابح لـ«الشعب»:

هناك من يجرّ ليبيا للاحتراب الداخلي بقصد التدخّل الخارجي

توافق القوى الكبرى على دعم حفتر يعزّز الخيار العسكري

تسوية الأزمة بيد الليبيين والتدويل سيُدخل المنطقة في دوامة

تتطرق جريدة «الشعب» في حوارها مع السيد رابح زاوي أستاذ العلوم السياسية بجامعة مولود معمري بتيزي وزو، لأبرز المستجدات التي تسجلها الأزمة الليبية عقب التحركات العسكرية للمشير خليفة حفتر، وذلك ضمن سياق تأثيراتها على مسار التسوية السياسية، وانعكاساتها الخطيرة على أمن واستقرار المنطقة.

حاورته: إيمان كافي

«الشعب»: كلما تحسنت ليبيا طريق النجاة، إلا وسقطت مجددا في عمق الأزمة التي تغرق فيها منذ 8 سنوات، ما قولكم في هذه المعضلة؟

الأستاذ رابح زاوي: صحيح، هي معضلة حقيقية جعلت ليبيا تعيش هذه الحالة من عدم الاستقرار، هي معضلة جعلت البلاد تصل إلى حالة متقدمة من الفشل الدولاتي، والمثير في الموضوع أن تداعيات الحالة لم تقتصر على ليبيا لوحدها بقدر ما تداعت تأثيراتها على المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، من الجيد في أحيان كثيرة التذكير بأن أصل المعضلة القائمة هو سياسي بحت من خلال مطالب الليبيين بإسقاط النظام السابق لتتطوّر الأحداث وتتحوّل شيئا فشيئا إلى تدخل دولي أفضى إلى انهيار تام للدولة الليبية ودخولها في اقتتال داخلي بين قوى متصارعة.. دائما ما نذكر بأن أخطر المراحل في حياة أي دولة هي تلك المتعلقة بالانتقال والتحوّل الديمقراطي في الأنظمة غير الديمقراطية، فالنظام السابق وطوال أربعين سنة لم يبن لا مجتمع مدني ولا ديمقراطية تشاركية ولا حتى بنى حزبية، وبالتالي النتيجة كانت صعوبة كبيرة في بناء المرحلة التي تلت سقوط النظام، دون إغفال دور العامل الخارجي الذي كان فعالا، وكرّس حالة من التنافس بين القوى خاصة فرنسا وإيطاليا.

تدعو للحل السياسي وتدّعم التصعيد العسكري!

تحرك المشير خليفة حفتر العسكري باتجاه طرابلس، جاء تحت عنوان محاربة الإرهاب عشية عقد المؤتمر الوطني الذي كان الليبيون يعلقون عليه آمالا كبيرة للخروج من الأزمة، ما الأسباب الكامنة وراء عملية حفتر ولماذا في هذا الظرف بالذات؟

•• العملية السياسية في ليبيا كانت قد خطت خطوات هامة ومشجعة، وقد المؤتمر الوطني كان سيقدم دعما هاما لهذه العملية التي تحظى بدعم أممي وإقليمي في صورة الجزائر التي تدعم مسألة الحوار الداخلي والحل السياسي بين الفرقاء الليبيين لأنه الأساس لحل الخلافات الموجودة، لكن وجب الإشارة إلى أن المشير خليفة حفتر لا يؤمن بالعملية السياسية وقد شنّ عمليته وهو يعلم جيدا أن هناك محاولة من الأمم المتحدة لعقد مؤتمر بحثا عن مخرج من الأزمة، لكن إن لم تكن هناك مقاومة عسكرية على الأرض ورفض دولي حقيقي لتحركه، فإن زحفه العسكري سيستمر، كما لا يفوتنا هنا الإشارة إلى الدعم الذي يحظى به من بعض الأطراف التي أصبحت أوراقها مكشوفة وواضحة.

بالرغم من الخسائر التي تسجلها في صفوف المدنيين بقلب العاصمة طرابلس، إلا أن عملية حفتر العسكرية تلقى دعما وتأييدا كبيرين من العديد من الدول، لماذا هذا التأييد برأيكم؟

•• على المستوى الدولي، يمكن ملاحظة أن حكومات بعض الدول منها إيطاليا وفرنسا سبق وأن أصدرت بيانا مشتركاً دعت فيه إلى وقف التصعيد الحالي، مؤكدة على عدم رؤيتها لحل عسكري للصراع الذي يمكن أن يقود ليبيا نحو الفوضى، لكن هذا الموقف هو مجرد تحرك دبلوماسي ولا يعكس الموقف الحقيقي لتلك الدول، التي ترغب دائما في الظهور بمظهر الراغب في الحوار السلمي، كما لا يجب أن ننسى الدعم الفرنسي والإيطالي للعمليات العسكرية من خلال حلف شمال الأطلسي وسياسيا من خلال مجلس الأمن الدولي واستصدار القرارات الأممية الخاصة بالتدخل خلال الفترة السابقة، فكيف يمكن لتلك الأطراف التي كانت سببا في الأزمة أن تكون أيضا طرفا في حلها؟، فمن جهة تدعم الحل السياسي وحكومة الوفاق الوطني الشرعية، ومن جهة أخرى تدعم التحرك العسكري والعمليات العسكرية تحت غطاء محاربة الإرهاب، فأيهما أولى بالدعم الحلول السياسية الشرعية أم إدخال البلاد في فوضى؟

تهميش دور الأمم المتحدة

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أجرى شخصيا اتصالا هاتفيا مع حفتر ما يعكس تحوّل الموقف الأمريكي من الوضع الليبي، ما تفسيركم لموقف ترامب هذا، وما معنى دعمه لحفتر؟

••أعتقد أنه لا يمكن قراءة موقف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بمعزل عن مشروع قرار بريطاني يذكر المشير خليفة حفتر بالاسم ويدعوه لوقف إطلاق النار والذي لقي اعتراضا من طرف كل من روسيا وأمريكا، وانضمت لهما لاحقا ثلاث دول إفريقية أعمها جنوب إفريقيا، كوت ديفوار وغينيا الاستوائية، ونفس القرار ألقى اللوم على الأمين العام للأمم المتحدة الذي التقى المشير خليفة حفتر بعد بدئه الهجوم بيوم بدلا من لومه والتنديد بتدخله العسكري، إذن يمكن ملاحظة أن كل من واشنطن وموسكو تبدو أن في صف واحد، وفي ذلك تهميش لدور الأمم المتحدة في ليبيا.

الموقف الأمريكي من عملية حفتر يتقاطع مع الموقف الروسي ومع مواقف العديد من الدول، فهل هو صراع مصالح أم أنه تقاسم على تقسيم الكعكة الليبية المسيلة للعاب؟

•• هناك توجّه كبير نحو عدم حل العسكري على حساب الحل السياسي والمجازفة بإدخال البلاد في حالة فوضى غير مضمونة العواقب، بالتأكيد إن مسألة التوافق بين القوى الكبرى له وزنه وتأثيره، على اعتبار أن ليبيا كانت وبالتأكيد تشكل أهمية كبيرة بثرواتها ومواردها وموقعها الجيواستراتيجي للقوى الكبرى، وهو الأمر الذي جعلها تعاني إلى غاية الآن من ظاهرة الاستقطاب، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا، الكعكة كبيرة جدا وتستحق المجازفة.

مبادرات الاتحاد الافريقي لا تلقى الدعم أمام التصعيد الذي تشهده ليبيا لا يبدي الاتحاد الإفريقي موقفا واضحا وفي الغالب يلتزم الصمت، لماذا؟

•• في حقيقة الأمر سبق وأن تم الكشف عن تفاصيل خارطة الطريق التي أعدها القادة الأفارقة لحل الأزمة الليبية وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، وتشمل الخارطة خمس مراحل أولها اجتماع اللجنة العليا للاتحاد الإفريقي حول ليبيا بهدف بلورة التصورات والمواقف حول القضية الليبية وتكليف اللجنة التحضيرية الليبية لإعداد مؤتمر المصالحة وتشكيل لجنة ثانية لتليين وتسهيل المواقف، على أن يشارك في هذا الاجتماع ممثلو البلدان الأعضاء في اللجنة الرباعية المنبثقة عن الاتحاد الإفريقي، والفاعلون السياسيون للمجتمع المدني الليبي وممثّلو القبائل، كما يحضره كملاحظين مندوبون عن الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وتنتهي خارطة الطريق الإفريقية بتنظيم الانتخابات العامة الرئاسية والبرلمانية يوم 20 أكتوبر 2019، هذا أبرز مثال على موقف الاتحاد الإفريقي من الأزمة الليبية، دون أن ننسى البيان الذي أصدره الاتحاد في ختام قمة عقدت في فيفري 2019، والذي كلف جمعيته العامة رئيس المفوضية الإفريقية موسى فقي ببذل جهود «من أجل الدعوة لمؤتمر دولي في أديس أبابا في (جويلية وأوت) 2019، حول المصالحة في ليبيا بإشراف الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة». لكن يبدو واضحا أن هناك دولا معينة في الإتحاد الإفريقي قد اختارت معسكرها وطرفها في النزاع على غرار جنوب إفريقيا، كوت ديفوار وغينيا الاستوائية التي رفضت مشروع القرار البريطاني مثلما أشرنا إليه سابقا، فالمشكل ليس في البيانات الصادرة ولكن في خطط العمل الملموسة والجادة لحل الأزمة من جذورها.

الانفلات الأمني يؤثر على استقرار المنطقة

الانحدار الأمني بليبيا يلقي بظلاله الداكنة على المنطقة وبضعها في وجه الإعصار ما تعليقكم؟

•• أكيد، ربما هذا أخطر ما في القضية وهو حالة الانفلات الأمني القائمة والتي بوسعها التأثير على الأمن في المنطقة كاملة، وتأثيرها يمتد حتى إلى الساحل الإفريقي، وبدون أمن من المستحيل الحديث عن التنمية والديمقراطية وغيرها من الشعارات التي تتغنى بها القوى الكبرى، ومع حالة عدم الاستقرار في المنطقة وتزايد الاستقطاب الإقليمي اتجاه الأزمة الليبية فإن الأمور تسير إلى الأسوأ.

ما انعكاسات الوضع الليبي على الجزائر؟

•• حتى في عزّ الانفلات الأمني بعد سقوط النظام السابق في ليبيا، استطاع الجيش الجزائري ووحدات الأمن الوطني تأمين الحدود الوطنية وإحباط العديد من المحاولات المتعلقة بتسلل الإرهابيين أو تهريب السلاح، وبالتالي أعتقد وكلي ثقة بقدرة الجيش الجزائري على الحفاظ على الأمن الجزائري، فيما تبدو تأثيرات ما يحدث في ليبيا متعلقة بشكل كبير بمستقبل الميليشيات المسلحة بعد وصول قوات المشير حفتر، هنا تكون الحدود التونسية والجزائرية هي المستهدفة بالأساس.

كيف تتوقعون مآل الوضع في ليبيا وأي حل للأزمة التي تتخبط فيها؟

•• الأمور وصلت إلى نقطة اللارجوع، وحظوظ الحل السياسي تراجعت بشكل كبير خاصة مع هذه التطورات، نتمنى أن تدرك الأطراف الليبية المعنية بالأزمة أن حلّها مرتبط بتوفّر إرادة طيبة لبناء ليبيا جديدة، وأن التدخل الخارجي لن يزيد إلا من سوء الوضع بدل الدفع بمسار التوافق.

القوة الناعمة

إعداد :فتيحة / كلواز

info@ech-aab.com / www.ech-chaab.com

فراشات تلتحف الرّاية الوطنية

المرأة الجزائرية حاضرة بقوّة في المسيرات السّلمية

«هنّ» صمّام أمان التّغيير وصنع الغد

على اختلاف أعمارهن وشرائحهن خرجن لتلبية نداء الوطن كما في السابق تماما، فكنّ صمّام الأمان الذي أعطى المسيرات التسع العدة سلميا توافقيا لأنّنا كمجتمع لا نعترف بالمحيط الذي تكون فيه المرأة في خطر، وعلى غير العادة اليوم ستكون المرأة الجزائرية القوة الناعمة التي استطاعت أن تصنع الفارق في الشارع، فكان التحافها العلم الوطني سببا في تغيير ناعم الواقع المعاش، وبعدا آخرا لمستقبل لم نكن لنتأكد وصوله لولاها.

فتيحة كلواز

في كل جمعة تخرج النساء في مختلف ربوع الوطن من أجل المشاركة في المسيرات التي بدأها الشّعب الجزائري يوم 22 فيفري الماضي سننقل لكم اليوم بعض صور لنساء كان «الحايك» والعلم طريقتهن للتعبير عن رأيهن في تزاوج عجيب وجميل بين أمس مضى ومستقبل سنعيشه بإذن الله تعالى.

التفاصيل رصدتها «الشعب» من عمق الحراك الذي دوّخ العالم قاطبا بسلميته وتحضّره، وأزال الصورة النمطية عن عنف الجزائريين المرسّخة في ذاكرة الآخر.

..«نداء وطن»

«هو نداء الوطن» هكذا كانت إجابة «سكينة» التي التقيناها يوم الجمعة بساحة أول ماي بالجزائر العاصمة قادمة من برج البحري، لاحظنا أنّها قادمة لوحدها سألتها عن السبب فأجابت: «قرّرت المشاركة في مسيرات الجمعة حتى أكون واحدة ممّن صنعوا تاريخ الجزائر أجدادنا صنعوا بمقاومتهم للاستعمار، ونحن نصنعه بالخروج في مسيرات لتغيير الواقع الذي أدخل الجزائر في دوامة كانت سببا في انحراف قطار النمو والتطور، ما أدى بكثير من الشباب إلى اليأس في غد أفضل». وأضافت «سكينة» قائلة: «اليوم استطاعت المرأة ان تثبت أنّها رقما مهما في معادلة التغيير بمشاركة صنعت الحدث بل كانت دليلا واضحا على سلمية الحشود التي خرجت من أجل الجزائر، حقيقة أنّ ما تحصّلت عليه المرأة من مكاسب هي مهمة ولكنها لا تكفي ليكون المجتمع متوازنا ومتوافقا لأن الذهنيات هي أساس أي تغيير».

هي عجوز تجاوز سنها العقد السابع بسنتين، جاءت إلى الجزائر العاصمة من بجاية فقط للمشاركة في مسيرة الجمعة التاسعة، سألنا «دوجة – ز» عن السبب فقالت: «قدمت من بجاية منذ يومين للمشاركة في المسيرة التاسعة فقط لأعبر عن رأيي الذي ظننته لسنوات طويلة لا ينفع، ولكن ما حدث منذ 22 فيفري جعلني أتأكد أن الجزائر تنادي كل أبنائها لاعطائها نفسا جديدا يتواصل مع ذاك الذي منحها حريتها في 1962،

ولكن أستطيع أن أقول أن المرأة اليوم وعلى اختلاف مشاربها و قناعاتها، تصنع الحدث لتثبت مرة أخرى أن المستقبل تبنيه سواعد النساء والرجال دون إقصاء لأي واحد منهما».

وعن السبب الذي جعلها تتكبّد عبء السفر للمشاركة في المسيرة قالت «دوجة»: «ابني ومنذ عشرين سنة ذهب إلى أوروبا (حرّاقا)، وإلى اليوم هو يعيش في فنلندا دون وثائق، تدبّر أمره منذ عقدين من الزمن أتذكّر أنني بكيت كثيرا ورجوته أن لا يذهب، ولكن بعد وفاة والده وبقائنا دون معيل قرر المغامرة بالسفر إلى أوروبا علّه يتمكن من تغيير حياتنا البائسة، وبالفعل استطاع العمل هناك وبدون وثائق، وصار يساعد العائلة ببعض المال الذي كان يجنيه، ورغم أن عمله يتركز في الحقول والمطاعم إلا انه يكسب قوته من اجل عائلته التي كانت السبب في ضياع شبابه ومستقبله في ديار الغربة.. كنت أتمنى عودته دائما ولكن الموت سرقه مني بعد إصابته بداء السيدا، والأمر من ذلك كله أنني لم أستطع إحضار جثته لدفنها في الجزائر لأنّني لم أعلم بموته إلا بعد شهور، لذلك أنا هنا اليوم لأصرخ بأعلى صوتي لمحاسبة كل من تقاعس، وكان السبب في موت ابني الذي رحل مرتين دون توديعي».

نصيرة شرقي، طبيبة تخذير وإنعاش، تشارك منذ شهرين تقريبا في مسيرة يوم الجمعة هي وأبناؤها الأربعة، اقتربت منها «الشعب» سألتها عن السبب فقالت: «أخرج كل أسبوع رفقة أبنائي حتى يعوا ويعرفوا أن الوطن يبنى بسواعد أبنائه وأنهم المسؤول على خياراته ومستقبله، وأنهم الدم الذي يضخ الحياة في عروق وطن كان لسنوات طويلة في حالة إنعاش، اليوم خرجت المرأة قبل الرجل حتى تقول كلمتها، تثبت حضورها ومساهمتها في التغيير وحتى أكون واحدة من اللواتي صنعن درع السلمية لمسيرة شارك فيها الملايين، فحضور المرأة بقوة يعطي كل مشارك فيها شعورا بالأمان لأن المرأة تعطي شرعية لكل شيء، ولعله السبب الذي جعلها ورقة رابحة في يد الكثير من السياسيين الذين يتلاعبون على وتر حسّاس في المجتمع».

وعن المستقبل قالت نصيرة: «المستقبل نكتبه نحن اليوم بحروف من ذهب، حتى وإن ظن البعض أن الغد أسود ولكن الحقيقة أننا سنخرج من نفق مظلم طال بقاؤنا داخله، هو نفق نتشارك جميعنا مسؤولية دخوله من المواطن البسيط إلى أعلى هرم في السلطة، الكل شارك سواء باستغلال نفوذ في حيازة ما لا يحق له أو في سكوت مذل عن الباطل أو بغفلة عما يجري في الوطن من أحداث أو بانغماسنا في معادلة الخبزة، لذلك خرجت اليوم لأكون ممّن رسموا لوحة جميلة عن الجزائر، لوحة تجمع تنوّعها وتراثها ثقافاتها المختلفة، لأكون وأبنائي ذكرى طيّبة في الذّاكرة الشّعبية لهذا الوطن، أنا اليوم الأم التي تبحث عن مستقبل زاهر لأبنائها، وأنا اليوم الزوجة التي تريد الاستقرار لزوجها في العمل، وأنا اليوم الطبيبة التي تنقذ أرواحا بأمانة وضمير دون تدخل مسؤول من إجل ترك المواطن البسيط والاعتناء بـ «المعارف»...منذ سنتين كدت أن أفقد عملي بسبب رفضي الرضوخ لبروفيسور أرادنا أن نقوم بأكبر عدد ممكن من العمليات الجراحية حتى ترضى عنه الوزارة،

وعندما أعلمته أنّ أرواح المرضى لا يمكن التلاعب بها، قال إنّه سيحمل الخطأ الطبي طبعا يقصد بكتابة تقرير كاذب، عندها انتفضت ولولا وقوف زملائي معي لاستطاع فعل ما يريد، وأنا اليوم هنا لأقول لا لكل أنواع الاستغلال غير الشرعي للمناصب أو وسم وطني».

...هي عيّنات

اكتفيت اليوم بنماذج لسيدات شاركن في المسيرات التي تعرفها الجزائر كل يوم جمعة لأنها أهم صورة نراها في كل يوم، هنّ لا يحتجن إلى كتابة بورتريهات لهن لأنهن اليوم بنات اللحظة...هي عيّنات من ورود جزائرية أرادت الخير لهذا الوطن، هنّ جزائريات صنعن الحدث عبر مختلف القنوات الفضائية، هن حرائر سليلات جميلات الجزائر، حملن الراية الوطنية فقط من أجل مستقبل أفضل للأجيال القادمة، هنّ أمّهات زوجات وبنات وأخوات حملن على عاتقهن مسؤولية وطن، هن نساء آمنّ بجزائر «حرّة ديمقراطية» لا تبنيها إلا نساؤها ورجالها، هنّ آمال، أحلام، دوجة، سكينة، خداوج وأخريات صمّام الامان الذي يقلق غيابه، ويعطي بقاؤه قوة أكبر لجزائر المستقبل.

«شروق بوقرة»

ملكة جمال قسنطينة 2019

عرف ركح المسرح الجهوي مؤخرا فعاليات المرحلة النهائية لمسابقة ملكة جمال قسنطينة المنظّمة من طرف جمعية السلام للنشاطات الشبانية بمشاركة واسعة للفتيات اليافعات وحتى الصغريات. شاركت الفتيات وعددهن 33 وعمرهن يتراوح بين 5 و15 سنة بلباسهن الأنيق، بطريقة أضافت للمسابقة تميزا وتنافسا قويا، ما صعّب على لجنة تحكيم اختيار الأحسن بين ملكات جمال.

قسنطينة: مفيدة طريفي

الطبعة الثالثة لمسابقة ملكة جمال سرتا انطلقت بعرض مميز عن عادات وتقاليد المدينة العريقة، وشريط فيديو يروي قسنطينة الحضارة والتاريخ قبل قيام المترشحات باستعراض وهن يرتدين الملاية رمز الاصالة والهوية، يروون من خلالها قصص المدينة المعلقة عبر جسورها الشاهقة. كما قامت المشاركات بعرض للباس التقليدي الذي يعكس التراث الجزائري وآخر عصري تزينت به فتيات آية في السحر والانوثة والاناقة في مسابقة لها خصوصيتها ولونها وقيمتها.

مشاركات قياسية ميّزت الفعاليات في المرحلة التصفاوية قبل اختيار من ستمثل الولاية في المنافسات الوطنية، والتي رست على الشابة «شروق بوقرة» البالغة من العمر 22 سنة الطالبة الجامعية، والتي تفوّقت على زميلاتها بعد 03 مراحل متتالية كملكة جمال قسنطينة لسنة 2019، ثم بعدها المتسابقة «دعاء بعطيط» كوصيفة ثانية، أما فيما يخص فئة الصغار اللاتي شاركن كانت لهن فرصة التألق والتميز فوق الركح، فقد توّجت «مايا لعور» ملكة جمال قسنطينة.

لجنة التحكيم التي اعتمدت في اختيار ملكات الجمال على عدة معايير كانت في مقدمتها الثقافة العامة، الحضور والثقة في النفس ثم بعدها الذكاء، الطول والوزن.

رئيسة الجمعية صبرينة حمدوش في حديث لـ «الشعب»، أكدت أن من أسباب تنظيم مسابقة ملكة جمال قسنطينة أن المدينة لها خصوصية في مجال الثقافة والحضارة لمدينة الصخر العتيق تمجد المرأة، وهي تظاهرة ثقافية هدفها الكشف عن المواهب في مسابقات تتضمن أسئلة ثقافية وعروض أزياء تقليدية وعصرية.

وأثنت صبرينة عن دور لجنة التحكيم في اختيار من رأته الأنسب والأكثر جمالا للتتويج، حيث حضيت شروق بوقرة الملكة بسفرية الى الخارج.

تألّقت بلباس الكاراكو والزيّين القبائلي والشاوي

الجزائرية سمارة يحيى ملكة جمال العرب

لم تشن كل الأحداث التي تعيشها الجزائر والمتتابعة التي تشهدها البلاد رواد مواقع التواصل الاجتماعي الجزائريين عن مشاركة صور ابنة بلدهم، سمارة يحيى، التي توّجت بلقب ملكة جمال العرب لعام 2019، حيث غصت مواقع التواصل بصور سمارة وبإطلالاتها المتميزة، خاصة التي عكست من خلالها أصالة التراث الجزائري، على غرار لباس «الكاراكو العاصمي» والزيين «القبائلي» و«الشاوي».

أعلنت لجنة تحكيم مهرجان تتويج ملكة جمال العرب، برئاسة الدكتورة حنان نصر، السبت الماضي، بأحد الفنادق الكبرى بالقاهرة، ملكة جمال الجزائر الأميرة سمارة يحيى ملكة جمال العرب لعام 2019.

ونالت الفلسطينية لورين أمسيح لقب الوصيفة الأولى، أما الوصيفة الثانية فكانت من نصيب اللبنانية مريم كمون، بينما كانت الوصيفة الثالثة المغربية نبيلة عقيلي، فيما أخذت اليمنية نرمين الجعفري لقب الوصيفة الرابعة، وحصدت ملكة جمال العرب بمصر يمنى سعيد، على لقب الفتاة المثالية، بينما حصلت ملكة جمال العرب، عراق شمس حميد، على لقب «ميس موديل».

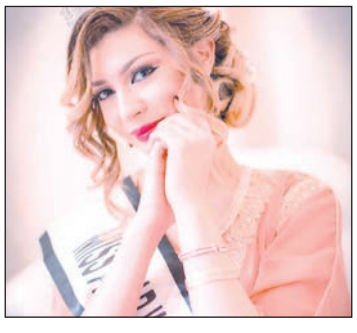

دفاتر منسية

كاتي باومان

شابة عبقرية تقف وراء معجزة الثقب الأسود

سيظل التاريخ يذكر يوم 10 أبريل طويلا، فهو اليوم الذي تحققت فيه نظرية النسبية العامة لألبرت أينشتاين، عندما شاهدت البشرية للمرة الأولى أول صورة حقيقية للثقب الأسود. وكشفت شبكة «سي إن إن» الأمريكية، أن هذا الإنجاز لم يكن ليتحقّق لولا جهود عالمة أمريكية شابة، هي كاتي باومان.

كاتي باومان، هي الشابة التي اكتشفت طريقة ساعدت بشكل أساسي في تصوير الثقب الأسود بعد أن كان مجرد فرضية فيزيائية يشكك البعض في صحتها. ومنذ إطلاق آينشتاين نظريته، لم يتوصل العلماء إلى طريقة تتيح لهم التقاط صورة للثقوب السوداء تثبت صحة الفرضية، بسبب المسافة الكونية الهائلة التي تفصل بيننا وتصل إلى عشرات الملايين من السنين الضوئية.

غير أن كاتي باومان العالمة الشابة توصّلت إلى خوارزمية ساهمت مع خوارزميات أخرى، في المساعدة على وضع النظام الذي يمكنهم من التقاط صورة الثقب الأسود.

التلسكوب المدمج ظل طوال سنوات يلتقط بيانات من الفضاء البعيد، ثم تولت كاتي باومان والفريق الذي ترأسه التحقق من الصور. وقالت في تصريح صحفي إن الفريق اختبر عدة خوازميات ليتأكد من إمكانية الحصول على صورة. كاتي تخرّجت في الجامعة قبل 3 سنوات، بعد دراسة في علوم الحاسوب والذكاء الصناعي في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا.

بعد يوم واحد فقط من الإنجاز التاريخي العظيم الذي ساهمت «كاتي باومان» في تحقيقه، نشرت العالمة الشابة صورة لها برفقة فريقها العلمي، وكتبت معلقة عبر صفحتها الشخصية على موقع «فيسبوك» قائلة:

«أنا متحمّسة للغاية، ها نحن في النهاية نشارك ما كنا نعمل عليه في العام الماضي! الصورة المعروضة اليوم، هي مزيج من الصور التي أنتجتها طرق متعددة. لم تقم خوارزمية أو شخص بصناعة هذه الصورة، لقد تطلب الأمر موهبة مذهلة من فريق من العلماء من جميع أنحاء العالم ولسنوات من العمل الشاق لتطوير الأداة، ومعالجة البيانات، وأساليب التصوير، وتقنيات التحليل التي كانت ضرورية لتصوير هذه الظاهرة التي بدت مستحيلة. لقد كان شرفاً حقاً بالنسبة لي، وأنا محظوظة جداً لأنني أتيحت لي الفرصة للعمل معكم جميعاً».

نصف نهائي كأس الجمهورية (إيّاب)

شباب بلوزداد - شباب قسنطينة اليوم على السّاعة 16:00

«أبنـــاء العقيبـــة» لتعويـــض خســـارة الذّهـــاب و«السنافر» لإنقـــاذ المـوسم

يلتقي اليوم شباب بلوزداد بضيفه شباب قسنطينة في إياب نصف نهائي كأس الجمهورية، حيث يسعى كل فريق للدفاع عن حظوظه في التاهل الى النهائي،وسيكون الشباب مدعوما بأنصاره بينما يسعى «السنافر» لمباغتته بملعبه.

عمار حميسي

تتجه الأنظار اليوم إلى ملعب 20 أوت الذي سيحتضن القمة المرتقبة بين شباب بلوزداد وشباب قسنطينة في مواجهة لا تقبل القسمة على اثنين، حيث يسعى كل فريق للدفاع عن حظوظه في التاهل الى النهائي.

ويمتلك «السنافر» أفضلية الفوز المحقق في مواجهة الذهاب بهدف دون رد، وهي النتيجة التي يسعى من خلالها زملاء المدافع بن عيادة لتعزيزها بملعب 20 اوت من خلال تسجيل هدف على الاقل يرهن حظوظ الشباب في بلوغ النهائي.

ويتواجد فريق شباب بلوزداد في وضعية جيدة من الناحية المعنوية بعد أن تحرّر اللاعبون بفضل النتائج الايجابية التي حقّقوها خلال الفترة الماضية، وهو الامر الذي جعلهم يقتربون من تحقيق أول الاهداف وهو ضمان البقاء في الرابطة الاولى.

وقام المدرب عمراني ببرمجة تريص مغلق بالمركز العالي للفندقة والاطعام بعين البنيان من أجل ضمان تحضير عناصره في أفضل الظروف الى غاية يوم المباراة،

وهو الأمر الذي أراح اللاعبين كثيرا من الناحية المعنوية.

وركّز عمراني على عامل الاسترجاع رفقة المحضر البدني بوجنان الذي يقوم بعمل كبير مع الفريق بدليل الحالة البدنية الجيدة للاعبين خلال المباريات الماضية، حيث تحسّن مردودهم البدني كثيرا مقارنة بمرحلة الذهاب.

ويراهن شباب بلوزداد على دعم الانصار، حيث ينتظر حضور عدد كبير من الانصار الى الملعب لمساندة الفريق في هذه المباراة الصعبة التي قد تسمح للشباب بتشييط النهائي مرة اخرى.

كما يراهن المدرب على الحالة الجيدة التي يتواجد عليها اللاعب أمير سعيود، الذي استعاد بريقه المعهود خلال الفترة الماضية، وساهم بشكل كبير في عودة شباب بلوزداد الى الواجهة من جديد بعد بداية متعثرة.

من جهته سيكون شباب قسنطينة أمام مباراة الموسم بحكم أنه يسعى لإنقاذ ما يمكن إنقاذه بتشييط النهائي على الاقل، وهو الامر الذي يبدو في متناول أشبال المدرب لافان القادرين على صنع الفارق.

وركّز المدرب على العاملين الذهني والنفسي من خلال مطالبته اللاعبين بضرورة الفعالية أمام المرمى، خاصة أن تسجيل هدف سيعقّد كثيرا من مهمة شباب بلوزداد الذي سيكون حينها مطالبا بتسجيل ثلاثة اهداف كاملة.

من جهتهم ينتظر أن يتنقّل عدد كبير من أنصار شباب قسنطينة إلى الملعب من أجل مساندة الفريق خلال مواجهة شباب بلوزداد رغم أن إدارة ملعب 20 أوت خصصت عدد قليل من التذاكر، لكن أنصار «السنافر» معروفون بتنقلهم بأعداد كبيرة مع الفريق.

البطولة الإفريقية لرفع الأثقال

مشاركة المنتخب الوطني بـ 9 عناصر في موعد القاهرة

سيشارك المنتخب الوطني لرفع الأثقال، المتكون من تسعة رباعين، في البطولة الإفريقية المقررة بمصر في الفترة الممتدة من اليوم إلى 30 أفريل، والتي تكتسي أهمية بالغة باعتبارها ستكون محطة من بين المحطات الست التنافسية المؤهلة لدورة الألعاب الاولمبية المقبلة بطوكيو.

تحسّبا لهذا الموعد، أعدّت المديرية الفنية الوطنية للاتحادية الجزائرية لرفع الاثقال، بالتنسيق مع مختلف الطواقم الفنية، قائمة الرباعين الذين سيحملون على عاتقهم مهمة تمثيل الجزائر في محطة القاهرة وأهم من ذلك، حصد اكبر عدد من النقاط التي تساعدهم على تحسين موقعهم في الترتيب العالمي ومنه التأهل الى الأولمبياد.

وعن معايير انتقاء العناصر التي ستشارك في البطولة القارية، أوضح المدير الفني الوطني جمال عقون: «أعتقد أن معيار الاختيار الرئيسي هو النتائج الشخصية لكل رباع، بالإضافة طبعا الى مدى الجاهزية في الوقت الحالي»، مضيفا أن «العناصر المنتقاة هي الاحسن حاليا وهي عازمة كل العزم على تحقيق نتائج طيبة في الموعد القاري».

وأضاف ذات المتحدث، أنه باستثناء وليد بيداني، فإن بقية العناصر المعنية بالمشاركة في البطولة، استفادت مؤخرا من تربص اعدادي ما قبل تنافسي انطلق يوم الفاتح افريل بأذربيجان، والذي شكّل فرصة سانحة للطاقم الفني للقيام بالرتوشات الاخيرة وإعطاء التوجيهات اللازمة.

وعن مدى استعداد النخبة الوطنية لهذا الاختبار الهام، أضاف المدير الفني الوطني: «في الحقيقة، التحضيرات لم تتوقف على مدى أشهر السنة، حيث كانت البداية من خلال التربص الإعدادي الموسع الذي جرى بالجزائر و الذي كان المحطة التي تم خلالها انتقاء العناصر التي توسمنا فيها القدرة على تمثيل الجزائر بمصر»، مضيفا أن عملية الانتقاء تمت من قبل مختلف الطواقم الفنية «بناء على معايير محددة ومعترف بها».

وتعتبر الاتحادية الجزائرية لرفع الاثقال، أن بطولة افريقيا التي ستعرف مشاركة عناصر قوية، ستكون بمثابة محطة هامة ومحددة لمستوى العناصر الوطنية التي يمكنها – رغم صعوبة المهمة امام منافسين اقوياء من مصر ونيجيريا والكاميرون وليبيا وغيرهم – تحقيق نتائج طيبة.

وعن الهدف المسطر للنخبة الوطنية، أوضح جمال عقون: «سنسعى أولا الى حصد أكبر عدد ممكن من الميداليات لاحتلال مرتبة مشرفة، فهذه المنافسة ستشكل فرصة ذهبية لعناصرنا من اجل التألق وكسب نقاط اضافية قبل خوض غمار المراحل الخمس المتبقية في طريق التأهل للموعد الاولمبي».

ومن المتوقع أن تنشط هذه البطولة الافريقية من قبل 177 رباع ورباعة يمثلون 15 دولة.

قائمة العناصر الوطنية المعنية بموعد القاهرة:

• **رجال:** نافع سرياق (73 كلغ)، ميساوي صدام (96 كلغ)، رابح شوية (109 كلغ)، وليد بيداني (اكثر من 109 كلغ).
المدرب: عبد الناصر عوينة
المساعد: عبد العزيز مزوار

• **سيدات:** فاطمة الزهراء لغواطي (55 كلغ)، مريم بن ميلود (59 كلغ)، خيرة حمو (64 كلغ)، إكرام شرارة (71 كلغ)، فاطمة الزهراء حيرش بشرى (81 كلغ).
المدرب: يوسف شكري
المساعد: محمود رويبح

البطولة الإفريقية للجيـــــدو

بوطبشـــة: «موعـد هـــام لمصارعينـــا»

يشارك المنتخب الوطني للجيدو في البطولة الإفريقية، المقررة بمدينة كيب تاون الجنوب افريقية من 25 الى 28 أفريل، بنية انتزاع أكبر عدد من الميداليات والنقاط تحسبا للألعاب الأولمبية 2020 بطوكيو (اليابان)، حسب ما علم من الاتحادية الوطنية للاختصاص.

وصرّح المدير الفني الوطني بالاتحادية، سليم بوطبشة، قائلا: «إنه موعد هام جدا بالنسبة للمصارعين الجزائريين، كون هذه المنافسة تعد مرحلة مؤهلة الى الأولمبياد المقبلة، حيث ينال الفائز 700 نقطة اضافية تحسبا للترتيب العالمي القادم، مما يمنح فرصة أكثر لضمان تأشيرة التأهل الى موعد طوكيو».

ويتكون الفريق الوطني، الذي توجه يوم الاثنين إلى جنوب افريقيا مرورا عبر الدوحة (قطر)، من 17 مصارعا (9 رجال – 8 سيدات) بقيادة المدرب عمار بن يخلف (رجال) وعمر رياحي (سيدات).

وأضاف: «سنسعى إلى حصد أكبر عدد من الميداليات ولم لا التتويج بالذهب، الرياضيون المتألقون في جنوب افريقيا سيستفيدون من فرصة المشاركة في دورات مؤهلة أخرى الى طوكيو، لأنه لا يمكننا مواصلة العمل بجميع التعداد».

وحسب بوطبشة، فإن المستوى الفني لهذا الموعد القاري سيكون «عاليا» بحضور «منتخبات قوية على غرار مصر وجنوب افريقيا التي تلعب الأدوار الأولى. المهمة تبدو معقّدة لجميع المتنافسين».

وستعرف المنافسة القارية مشاركة 212 مصارع من بينهم 85 سيدة، يمثلون 31 بلدا، حيث تكون الجزائر حاضرة بـ 17 رياضيا (أكبر عدد)، في الوقت الذي تشارك فيه جنوب إفريقيا (البلد المنظم) بـ 16 متنافسا.

قائمة المصارعين الجزائريين المشاركين:

• **رجال:** سليم رباحي (–60 كلغ)، هود زرداني (–66 كلغ)، وائل الزين (–66 كلغ)، فتحي نورين (–73 كلغ)، يوسف مختار زلات (–81 كلغ)، عبد الرحمن بن عمادي (–90 كلغ)، إلياس بويعقوب (–100 كلغ)، محمد المهدي ليلي (+100 كلغ)، محمد سفيان بلرقع (+100 كلغ).

• **سيدات:** هاجر مسرم (–48 كلغ)، مريم موسى (–52 كلغ)، يمينة حلاطة (–57 كلغ)، إيمان ربيعي (–57 كلغ)، أمينة بلقاضي (–63 كلغ)، سعاد بلكحل (–70 كلغ)، كوثر وعلال (–78 كلغ) وصونيا عسلة (+78 كلغ).

رابح بوعريفي (رئيس اتحادية كرة السلة) لـ«الشعب»:

«سنعمل وفق برنامج استثنائي لإنهاء الموسم في الوقت المحدّد»

كشف رئيس الإتحادية الجزائرية لكرة السلة رابح بوعريفي في تصريح خاص لجريدة «الشعب»، أنه سيعقد اجتماعا عمليا مساء اليوم مع كل ممثلي الأندية والحكام والإطارات، من أجل دراسة الوضع الحالي الذي تمر به الكرة البرتقالية بهدف إيجاد الحلول اللازمة لإنهاء الموسم الرياضي في الوقت المناسب.

نبيلة بوقرين

أكّد العائد لإدارة فيدرالية الكرة البرتقالية أنه على دراية بما يجري، ما جعله يعمل رفقة الجميع لإيجاد الحلول اللازمة في قوله: «بداية أشكر كل أعضاء الجمعية العامة على تدارك القرار، وإنتخابها لشخصي مجدّدا من أجل قيادة الإتحادية خلال الفترة المتبقية من عمر العهدة الأولمبية الحالية، حيث تم استبعادي بطريقة غير قانونية بسبب المشاكل التي عاشتها الساحة الرياضية في الماضي، والذي أثّر بشكل مباشر على المستوى العام وجعل الرياضة الجزائرية تتراجع لمدة 10 سنوات إلى الخلف». أضاف بوعريفي قائلا: «لكن حاليا سأعمل رفقة كل أسرة كرة السلة من أجل إيجاد الحلول اللازمة، وإنهاء الموسم الحالي بطريقة ترضي الجميع، حيث سنعقد لقاء تشاوريا الذي سيكون أمسية الأربعاء بمركز السويدانية، وسنتطرق للأمور حسب الأولويات بداية بإعادة النظر في الإتحادية التي سنعيد هيكلتها من جديد من خلال تعيين اللجان التي كانت معطلة لفترة طويلة، وبعدها سنُنّقاش مشكل المباريات المتأخرة التي بلغت 19 مقابلة بين البطولة والكأس التي لم تلعب إلى حد الآن، ومن المستحيل أن ننتهي قبل تاريخ 29 سبتمبر القادم، ما يضطرنا إلى ضرورة وضع برمجة خاصة تتماشى مع الوضع الإستثنائي».

واصل الرجل الأول على رأس الهيئة قائلا: «الجميع يعرف أن الفترة الحالية جد حساسة، وبعد شهر رمضان ستكون الحملة الانتخابية ما يعني أن القاعات ستغلق..كل هذه الأمور ستجعلنا نتباحث حول حلول شاملة، إضافة إلى نقطة لا تقل أهمية تتعلق بوضعية الحكام الذين لم يستفيدوا من مستحقاتهم في عهد المكتب الفيدرالي السابق، كما سنتفق على البرنامج الذي سنُنهي به العهدة الأولمبية من خلال وضع الإستراتيجية التي تجعلنا نسير وفقها، بعيدا عن المشاكل السابقة التي طالت كرة السلة خاصة فيما يتعلق بالفرق الوطنية التي تنتظرها إستحقاقات عديدة حتى نضمن إستعدادا جيدا لتحقيق نتائج إيجابية بحول الله، برنامج القسم الثاني الذي يعاني هو الآخر من عدة مشاكل خاصة في الجانب المالي لإيجاد مصادر التمويل».

بن حميش، رئيس الاتحادية الجزائرية للرّياضات الميكانيكية

المكتب السّابق لم يقم بعمليـة تسليـم المهـــام وقرّرنا الذّهـــاب للقضـــاء

«لحد السّاعة المكتب السابق لم يقم بعملية تسليم المهام وقزرنا الذهاب للقضاء»، هذا أهم ما قاله رئيس الاتحادية الجزائرية للرياضات الميكانيكية «كريم بن حميش»، خلال الندوة الصحفية التي نشّطها رفقة أعضاء مكتبه الفدرالي الجديد، بالمعهد الوطني للعمل بالسبالة بالعاصمة، أين تحدث فيها عن العراقيل التي وجدها منذ مباشرته العمل لإكمال العهدة الأولمبية، كما عرض برنامج المنافسات المحلية والدولية التي ستقام خلال السنة الجارية.

محمد فوزي بقاص

رئيس الاتحادية الجزائرية للرياضات الميكانيكية، وخلال مداخلته أكّد بأنه ومكتبه الجديد على رأس الإتحادية منذ ثلاثة أشهر لكن لحد الآن لم تتم عملية تسليم المهام، موضحا بأن الأعضاء السابقين متخوّفون من القيام بهذه العملية، وقال بهذا الخصوص: «لم يقوموا بعملية تسليم المهام واحتجزوا معدات باهظة الثمن ولم يعيد منها إلا القليل، وهم من دفعونا للذهاب للقضاء..والوزارة على علم بالمشكل الذي نعاني منه وساعدتنا كثيرا ورافقتنا، كما أعطونا الموافقة لنقل مشكلنا إلى القضاء».

وعن رالي «توارق» الدولي الذي نظّمت طبعته الأولى الشهر الماضي، والتي كان الرئيس المؤقت السابق «أمير بن معمر» طرفا في تنظيمه، تحدّث قائلا: «لم أجد أي وثيقة تتعلق بتنظيم هذا الرالي على مستوى الاتحادية الجزائرية للرياضات الميكانيكية، واتصلت بالوزارة وأكّدت لي أنها كانت تملك ملفا عن الحدث الرياضي، ولحد الآن لم نتلق أي سنتيم في رصيد الاتحادية بعد تنظيم هذا الرالي».

«بن حميش» أوضح بأن هناك مؤسستين وطنيتين لتنظيم المنافسات الدولية في الرياضات الميكانيكية، كما أكّد بأن الذي جلب رالي «توارق» إلى الجزائر هو عضو سابق في الاتحادية واستفاد من ممّولي الاتحادية لأغراض شخصية، وقال بهذا الخصوص: «أتحدث عن نفس الشخص الذي رفض أن يقوم معنا بعملية تسليم المهام، هو الذي جلب رالي توارق إلى الجزائر وكان مبرمجا أن يكون تحت لواء الاتحادية، والأخطر من ذلك أنه استفاد من ممولي الاتحادية، مؤسسة وطنية خاصة تجلب رالي وتمولها مؤسسات عمومية، وهذا أمر غير مفهوم، وأعتقد بأنه السبب الرئيسي في عدم رغبة هذا العضو السابق في القيام بعملية تسليم المهام».

رئيس الإتحادية ذهب إلى أبعد من ذلك حين أكّد بأنه لا يمنح التسريح لتنظيم رالي في الجزائر يجب تلقي موافقة الاتحادية الجزائرية للرياضات الميكانيكية، موضحا بأن رئيس الاتحادية المؤقت الأسبق هو من ختم على موافقة الاتحادية لتنظيم رالي «توارق» بالجزائر ولا زال يحتجز الختم رفقة المعدات.

هذا وكشف رئيس الاتحادية بأن قطعة الأرض التي منحتها ولاية تيسمسيلت للاتحادية لإنشاء مركز ومضمار بمواصفات دولية خاص بالرياضات الميكانيكية لم تجد أي وثيقة تتحدث عنه ولا أي ملف خاص به، موضحا بأنه لو لم يتم التشهير لذلك المشروع عبر وسائل الإعلام لما صدق بأن ولاية تيسمسيلت منحت قطعة أرض خاصة للاتحادية الجزائرية للرياضات الميكانيكية.

رامي محمد: «المكتب السابق أدخل الاتحادية في أزمة في ظرف 3 أشهر»

من جانبه عضو المكتب الفدرالي «محمد رامي» أكد بأن المكتب السابق أدخل الإتحادية الحالية في أزمة خانقة من كل النواحي في ظرف 3 أشهر، حيث أكد بأنه وجد 4000 دج في الحساب البنكي للاتحادية، بالإضافة إلى استحواذه على عتاد الاتحادية ويتعلق الأمر بـ 6 دراجات نارية منحتها وزارة الشباب والرياضة كمساعدة للاتحادية للعمل على تطوير الرياضة، رفقة أجهزة «جي.بي.أس» ومعدات تقنية وأجهزة ثقيلة تم استعمالها في رالي «توارق».

من جهة أخرى تمّ عرض برنامج المنافسات المحلية والدولية خلال الندوة الصحفية الذي ستتخلله منافستين دوليتين، الأول رالي ضد الساعة في طبعته 16 وهو «رالي اليمامات» الذي سيقام من 20 إلى 25 جوان المقبل بأربع مراحل، حيث أوضح المنظمون بأنهم لحد الساعة اتصلوا بـ 15 دولة أجنبية للمشاركة في هذا الحدث، وسيركز فيه على الطابع التنافسي والسياحي، فيما أن الرالي الثاني سيكون الطبعة الخامسة لرالي تحدي صحاري الجزائر الدولي الذي سيقام من 20 أكتوبر إلى 02 نوفمبر بـ 10 مراحل.

القسم الممتاز لكرة اليد

تأكيد نزول نادي الأبيار وسريع الحروش إلى القسم الأول

قطعت الاتحادية الجزائرية لكرة اليد الشك باليقين وأكدت مغادرة ناديي الأبيار وسريع الحروش لبطولة القسم الممتاز (رجال) والتحاقهما بالقسم الاول، حسب الترتيب النهائي المعتمد الذي نشرته الهيئة الفدرالية أمس على موقعها على الانترنت.

وقد تمت دراسة ملف الفرق النازلة نحو القسم الاول على مستوى الاتحادية الجزائرية لكرة اليد، بعد الغموض الكبير الذي كان يلف مسألة تحديد هوية الفريقان اللذان سيغادران البطولة عقب انتهاء الجولة الثامنة والاخيرة من «دورة البلاي داون» بتساوي اربعة اندية في عدد النقاط (8)، وهي مستقبل تاجنانت وترجي ارزيو ونادي الابيار وسريع الحروش. وبهذا الخصوص كان أحد المسؤولين على مستوى الاتحادية قد أوضح في وقت سابق أن «البعض لم يفهم جيدا القانون، خاصة وان الفرق المعنية بالنزول لم تلتق كلها في دورة البقاء، ما يعني ان الفصل فيما بينها يكون على أساس اللجوء إلى عدد الأهداف المسجلة في كل المقابلات». وبالتالي، كان عدد الاهداف المسجلة من قبل الفرق الاربعة هو أداة الحسم الفاصلة التي اعتمدت عليها الاتحادية في الترتيب النهائي: 210 هدف بالنسبة لأرزيو و 178 لتاجنانت و174 للأبيار و168 للحروش، ما يعني أن الاخيرين هما من ينزلان الى بطولة القسم الاول.

ريال مدريد

زيدان لا يفكّر في الاستغناء عن كروس

تراجع مستوى توني كروس، لاعب ريال مدريد بشكل واضح في هذا الموسم، وجلس في أكثر من مرة على مقاعد البدلاء، ما جعل الشك يُحيط بمستقبل النجم الألماني، الذي يُعد واحدا من أحسن اللاعبين في العالم في مركز وسط الميدان.

قبل أسابيع، تلقى توني كروس، دفعة قوية بعد عودة زين الدين زيدان إلى تدريب ريال مدريد، فقد كان كروس عنصرا أساسيا في كتيبة المدرب الفرنسي، الذي سيطر على مسابقة دوري أبطال أوروبا في 3 مواسم على التوالي.

وتفيد صحيفة «أبي سي» أن زين الدين زيدان لا يفكر بالمرة في التخلص من توني كروس في فترة الانتقالات الصيفية، مضيفة أن المدرب الفرنسي يثق في قدرة النجم الألماني على استعادة مستواه المعهود، والعودة إلى التألق في وقت قريب للغاية.

وأوضحت نفس الصحيفة أن توني كروس، لا ينوي بدوره الرحيل عن القلعة المدريدية نهاية الموسم، حيث يرى متوسط الميدان الموهوب أنه لازال قادراً على إعطاء الكثير لريال مدريد، ومساعدة قطار الفريق على العودة إلى سكة الانتصارات وحصد الألقاب.

ونوّه المصدر إلى أن إدارة «الميرنغي» لا تريد رحيل توني كروس عن الفريق، بيد أن إدارة الفريق قد تتجه إلى بيع الدولي الألماني في حال وصول عرض كبير من فريق يرغب في الاستفادة من خدماته.

وكانت صحيفة «توتو سبورت» الإيطالية، قد أوردت قبل أيام أن انتقال نجم مانشستر يونايتد بول بوغبا المحتمل إلى ريال مدريد، ربما يدفع توني كروس إلى حزم حقائبه والرحيل عن الفريق، خاصة وأن عدة أندية كبيرة مهتمة بخدمات الدولي الألماني الموهوب مثل الفريق الفرنسي العملاق باريس سان جيرمان.

تشلسي

كالوم هودسون أودوي يتعرض للإصابة

أكّد كالوم هودسون–أودوي، جناح تشيلسي، انتهاء موسمه بعد إصابته بتمزق في وتر العرقوب خلال المقابلة التي تعادل فيها فريقه مع بيرنلي (2–2) لحساب البطولة الانجليزية لكرة القدم يوم الاثنين.

وغادر اللاعب الشاب هودسون–أودوي (18 عاما) الملعب قبل نهاية الشوط الأول مباشرة ولعب بيدرو بدلا منه.

وصرّح عبر مواقع التواصل الاجتماعي على الانترنت إن موسمه مع تشيلسي «انتهى»، مضيفا: «أشعر بالألم لإنهاء الموسم بإصابة في وتر العرقوب، سأعمل جاهدا للعودة أكثر قوة الموسم المقبل». وبذلك سيغيب هودسون–أودوي عن آخر ثلاث مباريات لتشيلسي في بطولة القسم الممتاز هذا الموسم أمام مانشستر يونايتد وواتفورد وليستر سيتي. كما سيغيب عن مواجهة نصف النهائي في الدوري الأوروبي أمام اينتراخت فرانكفورت. وتقدم تشيلسي بعد التعادل مع بيرنلي إلى المركز الرابع في الدوري، متفوقا بنقطة على أرسنال الخامس. وانضم هودسون–أودوي لمنتخب إنجلترا لأول مرة الشهر الماضي رغم معاناته من أجل دخول التشكيلة الأساسية لتشيلسي، وقال بايرن ميونيخ إنه يرغب في ضمه من «البلوز» مما أثار تكهنات حول نية النادي اللندني بيعه في الصيف.

الشعب
ech-chaab
يومية إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 11 ديسمبر 1962

المفكرة التاريخية

■ **24 أفريل 1835:** دخول الأمير عبد القادر مدينة المدية فاتحا.

■ **24 أفريل 1858:** إعدام الشهيد طالب عبد الرحمن (طالب في علوم الكيمياء ومتخصص في صنع المتفجرات) بالمقصلة بسجن بربروس بعد تعذيب وحشي.

مواقيت الصلاة

الفجر: 04.20
الشروق: 06.02
الظهر: 12.46
العصر: 16.30
المغرب: 19.31
العشاء: 21.01

الطقس المنتظر اليوم و الغد

عنابة	19°	الجزائر	17°	وهران	21°
عنابة	23°	الجزائر	22°	وهران	25°

24 | الأربعاء 18 شعبان 1440 هـ الموافق لـ 24 أفريل 2019 م | العدد 17931 | الثمن 10 دج 1€ france prix

نعمل وفق إستراتيجية مدروسة حتى تحقيق تطلعاته المشروعة

الفريق قايد صالح يدعو العدالة إلى استرجاع أموال الشعب بكل الطرق

■ الجيش سيرافق الشعب إلى تحقيق تطلعاته المشروعة
■ يوجد بين إطارات الدولة الكثير من المخلصين والشرفاء

في إطار متابعة مدى تنفيذ برنامج سنة التحضير القتالي 2018/ 2019 عبر كافة وحدات الجيش الوطني الشعبي وعبر كافة النواحي العسكرية، قام الفريق أحمد قايد صالح، نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، أمس الثلاثاء 23 أفريل 2019، بزيارة عمل وتفتيش إلى الناحية العسكرية الأولى.

ق.و

الزيارة انطلقت من الفرقة 12 مشاة ميكانيكية أين أشرف السيد الفريق على تنفيذ تمرين بياني بالذخيرة الحية "نصر 2019"، كما ترأس لقاء توجيهيا مع إطارات وأفراد الناحية.

وحدات الفرقة 12 مشاة ميكانيكية تتألق في التمرين القتالي "نصر 2019"

فبميدان الرمي والمناورات للفرقة، ورفقة اللواء علي سيدان قائد الناحية العسكرية الأولى، استمع الفريق إلى عرض حول التمرين قدمه قائد الفرقة، تضمن الفكرة العامة ومراحل التنفيذ، وهو التمرين الذي يندرج في إطار تقييم المرحلة الثانية من برنامج سنة التحضير القتالي 2019/2018، والذي شاركت فيه وحدات الفرقة 12 مشاة ميكانيكية، فضلا عن وحدات جوية من طائرات وحوامات الإسناد الناري.

قدرة الوحدة الكبرى في تنفيذ المهام جسدها الأداء الناجح

السيد الفريق تابع عن كثب مجريات التمرين الذي نفذ في ظروف قريبة من الواقع، وفقا للخطة الموضوعة، وتماشيا مع الأهداف المسطرة، والمتمثلة أساسا في صقل مهارات الأركانات في تحضير وتنظيم الأعمال القتالية والتنسيق بين مختلف القوات، فضلا عن إكساب القادة الخبرة في السيطرة على الوحدات، وتمكين الأطقم من اكتساب مهارات أكثر في التحكم في منظومات الأسلحة، واختبار القدرة على التنفيذ الناجح للمهام القتالية الموكلة، هذا التمرين أكد جليا القدرة التي تتمتع بها هذه الوحدة الكبرى في مجال التنفيذ الناجح للمهام القتالية الموكلة، جسدها التنفيذ الجيد للتمرين الذي كلل بالنجاح التام.

في نهاية التمرين، التقى الفريق بأفراد الوحدات المشاركة، أين هنأهم على الجهود التي بذلوها لإنجاح هذا التمرين حاثا اياهم على بذل المزيد من المجهودات للحفاظ على الجاهزية القتالية لهذه الوحدة الكبرى في أعلى مستوى.

بعض الخطوات يستكمل انجازنا في السكينة والأمن

بعدها التقى الفريق بإطارات وأفراد الفرقة، أين ألقى كلمة توجيهية بثت إلى جميع وحدات الناحية العسكرية الأولى عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد ذكر فيها بالوضع الذي تعيشه بلادنا، والذي يُشكل مرحلة مفصلية في تاريخها، مرحلةٌ تحتاج من الجميع، الحفاظ على الوحدة والتماسك اللذين طالما ميزا مسيرة الجزائر المستقلة:

إتخاذ كل أسباب الحيطة والحذر لإجهاض الدسائس ضد بلادنا

«وتبعا لهذه المعطيات الميدانية، أود أن أطمئن الشعب الجزائري مرةً أخرى وأؤكد بأن الجيش الوطني الشعبي، سيواصل مرافقته بنفس العزيمة والإصرار، وفقا لاستراتيجية مدروسة، حتى تحقيق تطلعاته المشروعة، والتي بدأت، والحمد لله، تؤتي ثمارها تدريجياً، حتى تحقيقها كاملة، تبعا للخطوات التي دعا إليها الجيش الوطني الشعبي، الذي غلب دوماً مصلحة الوطن والشعب وجعلها المقصد الذي يسمو فوق كل المقاصد، هذه الخطوات تتطلب التعقل والتبصر والهدوء، لاستكمال انجازها في جو من السكينة والأمن.

بعض الأصوات لا تبغي الخير للجزائر تدعو إلى التعنت

تطهير القطاعات الفاسدة بفضل تضافر جهود كافة الخيرين

وعلى ذكر هذه الخطوات الواعدة، التي ترمي إلى استكمال مشروع البناء الوطني، سجلنا ظهور بعض الأصوات التي لا تبغي الخير للجزائر تدعو إلى التعنت والتمسك بنفس المواقف المسبقة، دون الأخذ بعين الاعتبار لكل ما تحقق، ورفض كل المبادرات ومقاطعة كل الخطوات، بما في ذلك مبادرة الحوار الذي يعتبر من الآليات الراقية التي يجب تثمينها لاسيما في ظل الظروف الخاصة التي تمر بها بلادنا، بحيث يتوجب استغلال كل الفرص المتاحة للتوصل إلى توافق للرؤى وتقارب في وجهات النظر تفضي لإيجاد حل بل حلول للازمة في أقرب وقت ممكن لكون استمرار هذا الوضع ستكون له آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني وعلى القدرة الشرائية للمواطنين، لاسيما ونحن على أبواب شهر رمضان الفضيل، كل هذا يؤكد أن هذه الأصوات والمواقف المتعنتة تعمل على الدفع بالبلاد إلى فخ الفراغ الدستوري والدخول في دوامة العنف والفوضى، وهو ما يرفضه أي مواطن مخلص لوطنه ويرفضه الجيش الوطني الشعبي قطعا، ولهؤلاء نقول أن الشعب الجزائري سيد في قراراته وهو من سيفصل في الأمر عند انتخاب رئيس الجمهورية الجديد، الذي تكون له الشرعية اللازمة لتحقيق ما تبقى من مطالب الشعب المشروعة".

الدعوة إلى تأطير الحراك وتنظيمه وحمايته من أي اختراق أو انزلاق

الفريق دعا الشعب الجزائري لاتخاذ كل أسباب الحيطة والحذر في ظل هذه الظروف التي تتطلب المزيد من الحكمة لإجهاض الدسائس التي تحاك ضد بلادنا:

الإشادة بمسيرة الجمعة الفارطة وتميزها بالهدوء والسكينة

«إن ما تصبون إليه من خلال هبّتكم الشعبية، التي باركناها وباركنا غاياتها السامية، تقتضي منا جميعاً التبصر والحكمة لإجهاض ما يُدبر ضد وطننا من دسائس وبذلك نتجاوز معاً بأمان، هذه المرحلة الفارقة في تاريخ أمتنا ، في هذا المقام، وإذ أنوه مرة ،أخرى بتفهمكم عن وعي ودراية لحساسية المرحلة، أنتم أبناء وطني، أجدد دعوتكم إلى مزيد من الفطنة والحرص لكي تحافظ مسيراتكم على سلميتها وحضاريتها، وذلك بالعمل على تأطيرها وتنظيمها، بما يحميها من أي اختراق أو انزلاق، كما كان الحال بمسيرات الجمعة الفارطة التي تميزت بالهدوء والسكينة، وبذلك نفوت الفرصة معا، ككل مرة، على المتربصين بأمن وطننا واستقراره.

العنف والفوضى يرفضهما كل مواطن بما فيها الجيش قطعا

بلادنا مستهدفة وعُرضة للمؤامرات الدنيئة، لزعزعة استقرارها وتهديد أمنها

وفي هذا الصدد، نذكر أن بلادنا طالما كانت مستهدفة وعُرضة للمؤامرات الدنيئة، لزعزعة استقرارها وتهديد أمنها، جراء مواقفها الثابتة وقرارها السيد الرافض لكل الإملاءات، وقد توصلنا إلى معلومات مؤكدة حول التخطيط الخبيث للوصول بالبلاد إلى حالة الانسداد الذي تعود بوادره إلى سنة 2015، حيث تم كشف خيوط هذه المؤامرة وخلفياتها، ونحن نعمل بكل هدوء وصبر، على تفكيك الألغام التي زرعها أولئك الفاسدون المفسدون في مختلف القطاعات والهياكل الحيوية للدولة، وسيتم تطهير هذه القطاعات بفضل تضافر جهود كافة الخيرين، ثم بفضل وعي الشعب الجزائري الغيور على وطنه، وجاهزية أبنائه وإخوانه في الجيش الوطني الشعبي المرابطين على ثغور الوطن، والحريصين على استرجاع هيبة الدولة ومصداقية المؤسسات وسيرها الطبيعي".

الفريق ثمّن استجابة جهاز العدالة للدعوة التي وجهها إليه كي يسرع من وتيرة متابعة قضايا الفساد ونهب المال العام:

الأموال المنهوبة ستسترجع بقوة القانون وبالصرامة اللازمة

«من جهة أخرى، فقد دعوت جهاز العدالة في مداخلتي السابقة بأن يسرع من وتيرة متابعة قضايا الفساد ونهب المال العام ومحاسبة كل من امتدت يده إلى أموال الشعب، وفي هذا الصدد بالذات، أثمن استجابة جهاز العدالة لهذا النداء الذي جسد جانباً مهماً من المطالب المشروعة للجزائريين، وهو ما من شأنه تطمين الشعب بأن أمواله المنهوبة ستسترجع بقوة القانون وبالصرامة اللازمة.

التحريض على عرقلة عمل المؤسسات ومنع المسؤولين منافية للقوانين

وهنا أيضاً وجب التنبيه إلى الظاهرة الغريبة المتمثلة في التحريض على عرقلة عمل مؤسسات الدولة ومنع المسؤولين من أداء مهامهم، وهي تصرفات منافية لقوانين الجمهورية لا يقبلها الشعب الجزائري الغيور على مؤسسات بلده ولا يقبلها الجيش الوطني الشعبي، الذي التزم بمرافقة هذه المؤسسات وفقا للدستور، كما يجب التنبيه إلى عدم الوقوع في فخ التعميم وإصدار الأحكام المسبقة على نزاهة وإخلاص إطارات الدولة، الذين يوجد من بينهم الكثير من المخلصين والشرفاء والأوفياء، الحريصين على ضمان استمرارية مؤسسات الدولة وضمان سير الشأن العام خدمةً للوطن ومصالح المواطنين، فالجزائر تمتلك كفاءات مخلصة من أبنائها في كل القطاعات، يحملونها في قلوبهم، ولا ولاء لهم إلا للوطن، همهم الوحيد خدمة وطنهم ورؤيته معززا بين الأمم".

مقتطفات من كلمة الفريق

- الهبّة الشعبية باركناها وتقتضي منا جميعاً التبصر والحكمة
- معلومات تؤكد التخطيط الخبيث للوصول بالبلاد إلى حالة الانسداد منذ 2015
- تفكيك الألغام التي زرعها الفاسدون المفسدون في الهياكل الحيوية للدولة
- مرحلة مفصلية تحتاج الوحدة والحفاظ على مسيرة الجزائر المستقلة
- خطوات تتطلب التعقل والتبصر والهدوء
- لا يمكن التمسك بنفس المواقف المسبقة دون الأخذ بما تحقق
- لا يمكن رفض المبادرات ومقاطعة الخطوات بما في ذلك الحوار
- التطلعات المشروعة بدأت تؤتي ثمارها تدريجياً
- الجيش غلب مصلحة الوطن والشعب وجعلها فوق كل المقاصد
- الحوار من الآليات الراقية يجب تثمينها في ظل الظروف الخاصة
- استغلال كل الفرص للتوصل إلى توافق للرؤى وتقارب في وجهات النظر
- ايجاد حل بل حلول للأزمة ، في أقرب وقت ممكن
- استمرار الوضع ،له آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني و القدرة الشرائية
- الأصوات والمواقف المتعنتة تدفع بالبلاد إلى فخ الفراغ الدستوري
- الشعب سيد في قراراته وسيفصل في الأمر
- رئيس الجمهورية الجديد، له الشرعية لتحقيق ما تبقى من مطالب الشعب المشروعة
- إصدار الأحكام المسبقة على نزاهة وإخلاص إطارات الدولة هو فخ
- حريصون على ضمان استمرارية مؤسسات الدولة
- استجابة جهاز العدالة لنداء الجيش من شأنه تطمين الشعب
- ضمان استمرارية المؤسسات والشأن العام خدمةٌ للوطن ومصالح المواطنين

قامت بها مفارز الجيش والدرك في عدة ولايات

توقيف عنصري دعم للجماعات الإرهابية

في إطار مكافحة الإرهاب أوقفت مفرزة للجيش الوطني الشعبي، يوم 22 أفريل 2019، عنصري (02) دعم للجماعات الإرهابية بوهران /ن.ع.2.

..توقيف 21 منقبا عن الذهب ، حجز مركبتين ومعدات مختلفة

وفي إطار محاربة التهريب والجريمة المنظمة، أوقفت مفرزة للجيش الوطني الشعبي بالتنسيق مع عناصر الدرك الوطني بتمنراست/ن.ع.6، (21) منقبا عن الذهب وحجزت مركبتين (02) وثلاثة (03) مولدات كهربائية وثلاث (03) مطارق ضاغطة، فيما أوقفت مفارز مشتركة للجيش الوطني الشعبي (22) مهربا بعين قزام/ن.ع.6 وحجزت مركبتين رباعيتي الدفع و(1322) وحدة من المواد الصيدلانية وأغراض مختلفة.

...وضبط تاجر مخدرات بحوزته كيف وحبوب مهلوسة

في سياق متصل، ضبط عناصر الدرك الوطني بتبسة/ن.ع.5، تاجر مخدرات بحوزته (5.3) كيلوغرام من الكيف المعالج و(400) قرص مهلوس، بالإضافة إلى (520) خرطوشة و(38) كيلوغراما من المواد التي تدخل في إعداد الخراطيش.

..وتوقيف 11 مهاجرا غير شرعي

من جهة أخرى، تم توقيف (11) مهاجرا غير شرعي من جنسيات مختلفة بتمنراست وتلمسان.

ق.و